

الوعمي

٣٥٨

جامعية - فكرية - ثقافية

ذو القعدة ١٤٣٧هـ - آب ٢٠١٦م

- الفكر أساس النهضة
- إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب (دوافعها، خطورتها، تداعياتها) (١)
- الصيرفة الإسلامية رؤية نقدية: ماليزيا نموذجًا (١)
- أيمن الظواهري: الإخوان المسلمون يجتزون خطيئة التحالف السياسي مع الأنظمة الحاكمة الفاسدة



طريق التنارک

إلى أين تؤدي بها جبرها؟

- ٣ • كلمة العدد: طريق التنازل إلى أين تودي بصاحبها؟
- ١١ • الفكر أساس النهضة
بقلم: محسن محمد صالح الجعدي (اليمن - صنعاء)
- ٢١ • إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب:
(دوافعها، خطورتها، دواعيها)(١)
- ٣٢ • بقلم: صالح عبد الرحيم - الجزائر
الصيرفة الإسلامية رؤية نقدية: ماليزيا نموذجا (١)
- ٤٠ • بقلم: لطفي بن محمد
أخبار المسلمين في العالم
- ٤٥ • مع القرآن الكريم: ﴿... وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ...﴾
- ٤٧ • رياض الجنة: عَلَيْكُمْ بِاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ
حدائق ذات بهجة: لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْ أَحَدٍ شُكْرَ مَا آتَوْهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ
- ٥٠ • أيمن الظواهري: الإخوان المسلمون يجترون خبيثة التحالف السياسي مع الأنظمة الحاكمة الفاسدة
- ٥١ • جنرال إيراني يوزع مهام القيادة في «الحرس الثوري العراقي»

إلى السادة الكتاب

• يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في "الوعي" دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.

• لا تقبل "الوعي" إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.

• ل "الوعي" حق تصحيح المواضيع المرسله، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.

• نرجو ترقيم جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخرجها.

للمراسلات subjects@al-waie.org

كلمة الوعي (صفحة ٣)

طريق التنازل إلى أين تودي بصاحبها؟

جامعية - فكرية - ثقافية

الوعي

al-waie.org

مجلة الوعي تصدر كل شهر قمري عن ثلثة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان بترخيص رقم "١٦٦" صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩

ثمن النسخة	لبنان: ٢٠٠٠ ل.د.	اليمن: ٦٠٠ ريال	تركيا: ٢ \$ أميري	باكستان: ٢ \$ أميري
أستراليا: ٥ \$	أمريكا: ٥ \$	كندا: ٥ \$	ألمانيا: ٥ يورو	السويد: ٣٠ كرون
بلجيكا: ٢ يورو	بريطانيا: ٢ £	سويسرا: ٤ فرنك	النمسا: ٢ يورو	الدانمرك: ٣٠ كرون

طريق التنازل إلى أين تؤدي بصاحبها؟

أعلنت جبهة النصرة يوم ٢٠١٦/١٧/٢٨م، على لسان قائدها الجولاني عن "وقف العمل باسم جبهة النصرة وتشكيل جماعة جديدة باسم جبهة فتح الشام،" مضيفاً بأن "هذا التشكيل الجديد ليس له علاقة بأي جهة خارجية". كما أعلنت فك ارتباطها عن القاعدة حيث توجه قائدها بالشكر إلى «قادة تنظيم القاعدة على تفهمهم لضرورات فك الارتباط».

ربما نتفهم قيام حركة ما بتغيير اسمها عندما لا يعبر الاسم عن ماهيتها، أو عندما تقوم بالفعل بتغيير أسسها وتنسلخ عن ماهيتها، ولكن إذا كان ذلك التغيير بسبب الضغوطات من هنا ومن هناك، فمما يعنيه ذلك توجه نحو التنازل ربما يؤدي إلى ما هو أعظم، وكذلك فك الارتباط عن مسلمين آخرين مع وجود القناعة بهم ومن ثم اعتبارهم جهة خارجية! فإن ذلك يعد من التنازل وانحدار نحو الخطاب الضيق والوطنية الضيقة، وكذلك تغير فحوى الخطاب أو نوعه أو لهجته، يشير إلى ذلك أنه عندما ذكر قائد جبهة النصرة أن التشكيل الجديد يهدف إلى «العمل على إقامة دين الله وتحكيم شرعه وتحقيق العدل بين الناس كل الناس، والعمل على التوحد مع الفصائل لرص صف المجاهدين ولنتمكن من تحرير أرض الشام من حكم الطواغيت والقضاء على النظام وأعوانه»، لا نعتز على ذلك، ولكن نوع هذا الخطاب يأتي بعدما كانت الجبهة في البداية تركز على الخلافة وتدعو إلى إقامتها، فجد أنها تخلت عن نوع ولهجة خطابها، وبدأت تستعمل ألفاظاً عامة كما ورد؛ لأن ذكر الخلافة يحدد الهدف ويبلوره ويزيل الغموض، نعم إن الخلافة ستقيم دين الله وتحكم بشرعه وتحقق العدل بين الناس، ولكن التخلي عن التلفظ بها وعدم ذكرها يوجد الغموض في شكل الحكم الذي تريده تلك الجبهة. ويعد تصرف الجبهة نوعاً من التنازل، ويفتح طريقاً للتنازل إلى ما هو أكبر. نقول هذا الكلام من باب التحذير لجبهة النصرة من أن تنحدر إلى مثل ما انحدر إليه غيرها، ومن ثم لم يستطيعوا أن يرتفعوا بعدها، ونضعهم أمام قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ مِلَّتَهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنَّا﴾

نعم، لقد حصل مثل ذلك مع قادة جيش الإسلام وقادة أحرار الشام حيث تخلوا عن نوع خطابهم عندما قبلوا بدعم عملاء الاستعمار مثل السعودية وقطر فانصاعوا لأوامرهما فأصبحوا لا يتحركون على الأرض إلا بأوامرهما، ولذلك قال الناطق باسم جيش الإسلام إسلام علوش إنه «لا يوجد قرار دولي بإسقاط النظام الآن» وبذلك لا يتجه نحو دمشق لإسقاط النظام، ليصب كل ذلك في مصلحة نظام الطاغية ومن ورائه أميركا، وقد قبلوا الدخول في المفاوضات مع نظام الطاغية ضمن مجموعة الرياض. وقال مهندس المصري القائد العام لأحرار الشام عندما سئل عن الدولة المدنية أي الدولة العلمانية في برنامج أذاعته قناة الجزيرة، وسيلة الإعلام الرئيسة لدولة قطر، يوم ٢٠١٦/٣/١٧م إن «موضوع الكلام عن الدولة المدنية مؤجل أصلاً» وكل التركيز على إسقاط النظام. فذلك سقوط وتنازل من قائد هذه الحركة إلى أبعد الحدود، ويدل ذلك على خضوعه للمشروع الأميركي الذي أقر في مؤتمر فيينا يوم ٢٠١٥/١١/١٤م بالحفاظ على النظام العلماني للدولة السورية.

وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا أخرجت يوم ٢٠١٣/٣/٢٥م ما أطلقت عليه «عهد وميثاق» بأنها «تلتزم بالعمل على أن تكون سوريا المستقبل دولة مدنية حديثة تقوم على دستور مدني... دولة ديمقراطية تعددية تداولية وفق أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث ذات نظام جمهوري نيابي... دولة تلتزم بحقوق الإنسان كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية... دولة تحترم المؤسسات وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية... دولة تنبذ الإرهاب وتحاربه وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات الدولية بالقبول بالنظام الديمقراطي...» كلها أفكار تخالف الإسلام، وقد اعتبرت تلك الأفكار الغربية العفنة التي جلبت الويلات على العالم اعتبرتها «أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث»! في سقوط ما بعده سقوط! ومن ثم دخلت في المجلس الوطني السوري التي أسسته أميركا. فكان تنازلاً فظيماً مدوياً أبعدها عن صف الحركات الإسلامية العاملة على الأرض لإسقاط النظام في سوريا وجعلها في صف العلمانيين العملاء.

وكذلك في مصر تخلت جماعة الإخوان عن شعارها «الإسلام البديل» عندما وصلت إلى الحكم وأقرت الدستور المصري على ما هو في مواده الأساسية من نظام مدني أي علماني وجمهوري ديمقراطي... وعملت على تطبيقه مدة سنة، وفشلت فشلاً ذريعاً في معالجة أية

مشكلة، وتراكت المشاكل ليستغلها المتربصون بها، وأضجر الناس منها ونزعوا ثقتهم من قدرتها على الحكم، فتمكنت الأطراف الأخرى مع الجيش بإسقاطها من الحكم. وفي الأردن عملت هذه الحركة مثل ذلك حيث تنازلت للملك هناك، وقبلت به ملكاً، وبدستوره دستوراً، وبنظامه الديمقراطي نظاماً، بل دافعت عن كل ذلك أيام الانتفاضة على النظام عام ٢٠١١م، ولم تعد تمس الملك ونظامه بأية كلمة أو حركة؛ فأصبحت طوع بنان النظام يأخذها يميناً، أو يأتي بها شمالاً، أو يطرحها أرضاً حيث؛ مزقها ومن ثم أجبرها على الخضوع لقوانينه الجديدة المتعلقة بتشكيل الأحزاب.

وقد رأينا جماعة الغنوشي في تونس كيف تنازلت عن اسمها وعن برنامجها وأصبحت تقول على لسان قائدها «لا نعمل على تطبيق الشريعة، وإنما على أسلمة المؤسسات!» وذلك تحت الضغوطات حتى يراضي النظام، ويخلي سبيله من السجن، وتسمح له بالعمل بعدما قام بن علي بانقلابه عام ١٩٨٧م فأخرج من السجن، فكان ذلك باباً من أبواب التنازل يفتح طريقاً للتنازل إلى ما هو أكبر من ذلك. وجاء التنازل المدوي عندما أعلن عن الخروج من الإسلام السياسي والدخول في الديمقراطية والعلمانية تحت مسمى المدنية. وقد قدم التنازل الكبير عندما شارك في الحكم العلماني، ومن ثم تنازل عن الحكم لجماعة بورقية العلمانية، وكذلك التنازل الكبير بالاشترك في وضع دستور علماني مخالف للإسلام. وقال الغنوشي: «نحن ننتمي إلى جيل جديد يمنع فيه قانون الأحزاب والجمعيات والدستور وكذلك قانون المساجد الخلط بين السياسي والديني...» وقال: «هذه المرحلة مرحلة الأيدلوجيات الشمولية بأنواعها، تجاوزناها في تونس وفي العالم...» فهو يعلن أنه يلتزم بقانون شمولي أو مبدئي علماني في الدولة الرأسمالية وضع منذ مئات السنين، بعدما أعلنت الدولة المدنية بعد الانقلاب على الدولة الدينية في أوروبا والتي كان يحكمها الملوك والقيصرة بالتعاون مع الكنيسة؛ حيث وضع في كافة الدساتير الغربية عدم تأسيس أحزاب على أساس ديني أو أحزاب لا تتبنى فصل الدين عن الحياة. ومن ثم يقوم هو ويتخلى عن مبدئية الإسلام التي أطلق عليها الشمولية ليخضع لشمولية الرأسمالية التي لا تقبل أي مبدأ آخر وتحاربه بضراوة، وتساوي بين الأديان، وتفصلها عن السياسة والدولة، وتجعلها محصورة في الأعمال الخيرية والدعوية أي الوعظ والإرشاد دون الصراع الفكري والكفاح السياسي، ودون أن تعمل للوصول إلى الحكم. وقد صرح الغنوشي قائد حركة النهضة بهذه الأقاويل في مقابلة مع جريدة «الشرق الأوسط» نشرتها يوم ٢٠١٦/٦/١١م ليؤكد فيها على علمانيته بفصل الدين عن السياسة، بعدما أعلن خروج حركته

من الإسلام السياسي لتدخل في العلمانية لتكون حركة مدنية ديمقراطية أي علمانية.

وقال في المقابلة عندما طلب منه «تفسير الاهتمام الدولي الكبير بمؤتمر حزب النهضة وحضور مئات الدبلوماسيين والإعلاميين والضيوف العرب والأجانب لافتتاحه إلى جانب حضور رئيس تونس وزعيم التيار البورقوبي العلماني الباجي السبسي ومئات العلمانيين والليبراليين واليساريين التونسيين!!» كما ورد في سؤال الصحيفة، وكل هؤلاء جاؤوا ليباركوا للغنوشي وحركته بالخروج من النور إلى الظلمات، فقال الغنوشي: «... ومشاركة رئيس الدولة في افتتاح مؤتمر حركة النهضة تؤكد ما جاء على لسانه من كون حركتنا تطورت فعلاً من حركة إسلامية شمولية إلى حزب مدني وطني متصالح مع الدولة والمجتمع اللذين تبنا في دستور ٢٠١٤م بوضوح أن الإسلام دين الدولة والغالبية الساحقة من شعب تونس». علماً أن هذا الدستور علماني، وأن الإسلام دين الدولة هي عبارة مستعملة في جل الدساتير العربية، حيث لا تعني أن الدستور مستمد من الإسلام وأن الدولة تستند إلى الإسلام، وإما تعني أن تراعي الدولة المراسيم الإسلامية من أعياد وعطل رسمية تتعلق بهذه الأعياد، وما يتعلق بأماكن العبادة ومراقبة المساجد وتعيين أئمتها وخطبائها ليوجهاوا الناس نحو وجهة الدولة، وكذلك بعض النواحي الاجتماعية فيما يسمى بالأحوال الشخصية. ولكن أنظمة الحكم والاقتصاد والنظام الاجتماعي والسياسات التعليمية والخارجية والعسكرية والأمنية الداخلية والقضاء مفصلة عن الدين ولا تستند إلى العقيدة الإسلامية. مع العلم أن مجلة الأحوال الاجتماعية في تونس مستمدة من القوانين العلمانية الغربية.

وقد نقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية يوم ٢٠١٦/٥/١٩م تصريحات راشد الغنوشي مؤسس ورئيس حركة النهضة التونسية التي تتعلق بخروج حركته من الإسلام السياسي لتتحول إلى حزب مدني أي علماني فقال: «نحن نؤكد أن النهضة حزب سياسي ديمقراطي ومدني له مرجعية قيم حضارية مسلمة وحدائية. نحن نتجه نحو حزب يختص فقط في الأنشطة السياسية» وقال: «نخرج من الإسلام السياسي لتدخل في الديمقراطية المسلمة. نحن مسلمون ديمقراطيون ولا نعرف أنفسنا بأننا (جزء من) الإسلام السياسي» ويؤكد على فصل الدين عن السياسة قائلاً: «نريد أن يكون النشاط الديني مستقلاً تماماً عن النشاط السياسي. هذا أمر جيد للسياسيين لأنهم لن يكونوا مستقبلاً مهتمين بتوظيف الدين لغايات سياسية، وهو جيد أيضاً للدين حتى لا يكون رهين السياسة وموظفًا من قبل السياسيين». فذلك سقوط ما بعده سقوط!

وهناك أمثلة أخرى عن الحركات في العراق والسودان وتركيا والباكستان وغيرها من البلاد الإسلامية، والتي تنازلت عن اسمها وعن برنامجها وعن فحوى خطابها أو نوعه أو لهجته، ومن ثم عن ثوابتها وأفكارها الإسلامية. ومنها من اشترك في الحكم تحت حراب الأميركيان الغزاة في العراق، وعمل على تطبيق الدستور الذي وضعه الأميركيان كحزب الدعوة وكالحزب الإسلامي الذي يمثل الإخوان، وكذلك في أفغانستان حيث الأحزاب وقبولها بالمساعدات الأميركية والسعودية لتقع تحت ضغوطاتها أيام احتلال السوفييات أو بعده بعدما وصلت إلى الحكم. وكل ذلك يبعد الإسلام عن الوصول إلى الحكم، ويبقى سيادة الكفر قائمة، وكذلك أنظمة الكفر من مدنية أي علمانية وديمقراطية ونظام جمهوري وغير ذلك من الأنظمة التي أقامها المستعمر عندما غير شكل أسلوب استعمار له يبقى مهيمناً على البلد بهذه الأنظمة وربطاً إياه به بحيث لا ينفك عنه قيد شعرة، ويقوم بتحقيق ذلك عن طريق العملاء والمتنازليين الذين يحفظون له هذا الوضع الذي أقامه بيديه الآميتين، ويحول دون سقوطه بواسطتهم علماً أنه ساقط حكماً، ودليل ذلك رفض الشعوب لهذه الأنظمة وقيامها بالثورات لإسقاطها وبحثها عن البديل. وتلك الحركات تظن أنها تحسن صنعاً وأن ذلك هو العقلانية وهو الحكمة وقمة العقل!

ويأتي التساؤل هنا: لماذا يحدث مثل ذلك؟

قلنا في كتاب التكتل الحزبي إن من أسباب فشل الحركات التي قامت لنهضة الأمة «أنها كانت تعتمد على أشخاص لم يكتمل فيهم الوعي الصحيح، ولم تتمركز لديهم الإرادة الصحيحة، بل كانوا أشخاصاً عندهم الرغبة والحماس فقط».

فيندفع القائمون على هذه الحركات بحماس حتى إذا أفرغوا جهدهم وحماسهم، وقد طالت الطريق ولم يتحقق الهدف بسرعة، وبدأوا يواجهون الأذى والمشاقات والعوائق والعقبات التي تحول دون تحقيق الهدف بسرعة؛ فعندئذ يتجهون نحو التنازل باحثين عن ذرائع مثل مصلحة الأمة، ومصلحة الدعوة، ومصلحة العاملين فيها، والظروف والأوضاع التي تسمح، واتباع الحكمة والعقلانية، والتدرج في التطبيق، وخداع العدو، وغير ذلك. فأصحاب الإرادة الصحيحة يتخذون قضيتهم حياة أو موت، فلا يتراجعون قطعاً ولا يتنازلون؛ لأنهم على قناعة بصحة مبدئهم، ولم ينطلقوا إلا بعد وعي صحيح وكامل وتام، فلم يندفعوا عن حماس وتأثر بالواقع وبالأجواء، وإنما عن وعي وإدراك كاملين، فهم واثقون كل الثقة بما

هم عليه، فكما قال الله لرسوله: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ (٧٩) وطلب منه أن يقول للجميع إنه على وعي كامل وليس مجرد حماس وليست حركة عابرة فقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٠٨). ونستطيع أن نقول أن هذه الآية لخصت ماهية الحزب الإسلامي؛ من حيث له قائد وأتباع على فكره، ولهم سبيل واضح أي طريقة واضحة، وهدفهم واضح؛ فدعوتهم هي إلى الله لا إلى شيء آخر، أي لنشر دينه وتحكيمه في الأرض، ويدعون على بصيرة، أي عن وعي وإدراك تامين، ولا يستعينون إلا بالله؛ فلا يشركون معه أحدًا.

ولا يقعون تحت الضغوطات والإغراءات التي تعتبر سرايا، فيكتشفون أنها كانت خداعًا وقد خسروا كل شيء. فكما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لِإِفْتِرَىٰ عَلَيْنَا غَيْرُهُ، وَإِذَا لَاتَخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ (٧٣) ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ (٧٤) ﴿إِذَا لَأَذْفَنَّاكَ لَازِقًا وَأَلْمَمْتَ بِهِمُ الْمَمَاتِ تُمْ لَا تَعِدُّ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ (٧٥). فعرض نظام قريش في مكة الملك والمال والجاه والنساء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن الله ثبتته فلم يتنازل قيد أمثلة فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والله يا عمّاه، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه» معلنًا مبدئيته وثباته حتى الموت، متخذًا قضيته قضية سيادة الإسلام قضية حياة أو موت أي قضية مصيرية. وقد حذره الله إن ركن إلى ما يقولون فإنه سيذوق عذاب الدنيا والآخرة ولا يجد نصيرًا.

وذكرنا في كتاب التكتل الحزبي أن من أسباب فشل تلك الحركات «أنها لم تعرف طريقة لتنفيذ فكرتها، بل كانت تسير في وسائل مرتجلة وملتوية، فضلًا عن أنه كان يكتنفها الغموض والإبهام». مع العلم أن الله قد أوحى لرسوله الطريقة لتنفيذ الفكرة، فعندما قال سبحانه وتعالى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ فهناك الشريعة والمنهاج أي الطريقة التي ستنبع في تنفيذ الفكرة. فقد ذكر الطبري في تفسيره لهذه الآية: «والشريعة هي الشريعة بعينها... وأما المنهاج فإن أصله الطريق البين الواضح... فمعنى الكلام: لكل قوم منكم جعلنا طريقًا إلى الحق يؤمه، وسبيلًا واضحًا يعمل به». أي لكل أمة من الأمم التي جاءها رسول من الله شريعة وطريقة واضحة يعمل بها الرسول ومن تبعه. علما أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وطريقته هي المهيمنة والناسخة لكل الشرائع والطرق؛ لأنه ورد في بداية الآية:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾

فالكتاب قد احتوى العقيدة والشريعة والطريقة. فالعقيدة واحدة عند كل الأنبياء. ولكن الشرائع والطرق مختلفة، وآخرها شريعتنا وطريقتنا التي أوحاها الله لرسوله، وقد اتبعها هو وصحبه الكرام، فثبتوا عليها حتى أتاهم نصر الله ولم يتزحزحوا عنها قيد أملة، ولم يحدوا عنها قيد شعرة. وتفاصيل هذه الطريقة موجودة في السيرة النبوية؛ فهي طريق إلى يوم القيامة كالشريعة الباقية إلى يوم القيامة تحمل وتطبق. وقد طلب الله الثبات على الشريعة والطريقة والاستقامة عليهما من دون أي خروج عنهما قائلًا: ﴿ فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (١١٣) وحذره صلى الله عليه وسلم ومن معه كما حذرنا نحن؛ حيث إن الخطاب للرسول هو خطاب لنا ما لم يرد تخصيص، بل ورد هنا تأكيد على التعميم عندما ذكر ﴿ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾، فقد حذرنا من عدم الثبات على الطريقة ومن الخروج عنها وعن الشريعة بقوله: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا ﴾. وأعلمنا أنه بصير بما نعمل وأنه يراقبنا، وعقب بذلك في زيادة من التحذير ألا نتجه إلى الظالمين ونستعين بهم متوهمين أن ذلك سيحمينا أو سيعجل بالنصر فقال عز وجل: ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ (١١٣). فالركون إلى الظالمين أي الاستعانة بهم أو التحالف معهم أو الرضوخ لمطالبهم فحرمته حرمة شديدة تودي بصاحبها إلى النار، ولن يتحقق له النصر؛ فلن يكون معه الله ولن ينصره. والظالمون سيستخدمونه ويستنفذون منه أهدافهم ويرمونهم على قارعة الطريق ذليلاً مخذولاً.

وذكرنا في كتاب التكتل أن من أسباب إخفاق تلك الحركات، «أن هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يظلمون بعبء الحركات لم تكن لديهم رابطة صحيحة سوى مجرد التكتل الذي يأخذ صوراً من الأعمال، وألفاظاً متعددة من الأسماء». ولذلك لا يضير هذه الحركات أن تبدل اسمها وشكلها وخطابها، فالقائمون عليها لا تربطهم الرابطة المبدئية الراسخة، وإنما هي مجرد تكتل أي تجمع يجمع أفراداً متحمسين يقومون بأعمال معينة، ويتلفظون بألفاظ مختلفة غير مضبوطة؛ فيمكن أن يغيروا ألفاظهم كما يغيروا اسمهم.

ونلاحظ أن هذه الحركات لم تتبنَّ أفكاراً محددة ومبلورة، ولذلك ذكرنا في كتاب التكتل الحزبي أن من الأسباب الرئيسة في إخفاق الحركات التي قامت وحاولت النهوض بالامة: «أنها كانت تقوم على فكرة عامة غير محددة، حتى إنها كانت غامضة أو شبه غامضة، علاوة على

أنها كانت تفقد التبلور والنقاء والصفاء". فالحركات التي تدعو إلى الإسلام لا تحدد أفكارها، وتجعلها غامضة أو شبه غامضة؛ فتصبح قابلة للتغير والتكيف مع الظروف والأوضاع ونوع الضغوطات والإغراءات.

لقد اقتضت حكمة الله أن يؤخر النصر ويجعل للكافرين جولات يفوزون فيها إلى حين وهم مهزومون في النهاية؛ حيث قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ لَّيْسَ لَهُمْ صَوْلَةٌ وَلَا نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَلَا مِنْ رَسُولِهِ وَيَوْمَ نَسْفَعُ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَسْفَافًا يَتَخِفَتُونَ عَنْهَا وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُفَكِّكُوا عَنْهَا غَسَّاقًا يُغْمِطُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَكُلَّ الْأَنْفُسِ أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهِمْ وَأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي أَسْرَارٍ﴾. وعندما يتأخر النصر وتطول الطريق وتزيد المشقة يبدأ الابتلاء، ولذلك أراد الله أن يبتلي المؤمنين ليكشف الكاذبين ويظهر الصادقين، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ إِذْنًا حَقَّ عَلَيْهِمُ اتِّبَاعُ الظَّالِمِينَ وَمَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّالِمِينَ لِيُحِبُّوا ظُلْمَهُمْ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَظِيمُ الْعِقَابِ﴾. واقتضت حكمته أن يميز الخبيث من الطيب حتى ينصر دينه بالصادقين وبالطيبين لا بالخبيثين من انتهازيين ووصوليين وراكضين وراء المصلحة والمنصب، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيٰ مِنْ رُسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَتَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾. فالأحداث الجسام والمصائب والبلايا العظام تكشف معدن الرجال، ولذلك لا ينصر الله إلا الصادقين، ولا يعز دينه إلا بالصادقين الذين صدقوا وثبتوا على مبدئيتهم الإسلامية ولم يبدلوا ولم يغيروا ولم يتنازلوا حتى يأتي الله بنصره فقال تعالى: ﴿مَنْ أَمَّا الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾. فهم على مبدئيتهم، مقتدون بقائدهم إلى الأبد محمد صلى الله عليه وسلم والذي أظهر مبدئيته بقوله: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

وفي النهاية ستنهزم المدنية أي العلمانية والديمقراطية وغيرها من مبادئ الكفر، وسيبتصر مبدأ الإسلام، ويسود الإسلام ويعم الأرض بالخير والأمن والعدل والأمان، ويستخلف الله المؤمنين الصادقين الثابتين كما قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. وذلك وعد الله ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾. □

بسم الله الرحمن الرحيم

الفكر أساس النهضة

محسن محمد صالح الجعدي

اليمن - صنعاء

النهضة لغةً: نهض ينهض نهضًا ونهوضًا: أي قام من مكانه. وفي لسان العرب: هي النهوض والبراح عن الموضوع والقيام عنه. وفي المنجد في اللغة: نهض أي قام. والنهضة التجدد والانبعاث بعد تأخر وركود، وناهض مناهضة: أي قاوم. وفي الاصطلاح: هي الرقي الفكري الذي يشمل كافة المجالات. ومن خلال المعنى اللغوي تتضح حركة النهوض وفعاليتها في الأشياء، سواء على الصعيد الفكري والنفسي أم المادي. وفي كلا المعنيين هناك انتقال من حال إلى حال، وتغير في الهيئة والموضع، وتحرك للحواس في المرء واستحضار طاقته وقواته.

زعم بعض الناس أن السبب في الانحطاط والتخلف اللذين نعانيهما، إنما يرجع إلى التأخر الاقتصادي وما يدخل فيه من نقص للثروة، وتدُنُّ معدل الدخل القومي (الأهلي) والفردي، ونقص الموارد الاقتصادية، وعدم توفر المنتجات الصناعية... إلخ، وقالوا إن الأساس اللازم للنهوض هو العمل على إيجاد التقدم الاقتصادي، ولبيان خطأ هذه الفكرة نقول:

أ- إن أميركا الدولة الأولى في العالم، لم تنهض على أساس الاقتصاد أو ما شابهه؛ وذلك أنها كانت، إلى يوم تحررها ونهوضها، مجرد مستعمرة للإنجليز، تستغل بريطانيا كل خيراتها ومقدراتها، وظلت كذلك حتى تحررت. وبعد نهوضها بسنوات عديدة، بدأ يظهر عليها التقدم الاقتصادي والصناعي والعسكري... إلخ، فكيف نهضت واقتصادها ضعيف؟؟.

ب- إن روسيا القيصرية كانت من أضعف الدول اقتصاداً.. وظلت كذلك حتى تغيير النظام القيصري الذي كان مهيمناً عليها، وبعد سنوات طويلة من مجيء النظام الجديد بدأ يظهر عليها التقدم الاقتصادي، فكيف نهضت وهي متأخرة اقتصادياً؟؟.

ج- إذا كان الغنى والفقر ومعدل الدخل القومي والفردى هي مقياس التقدم الاقتصادي، أليس من المفروض أن تكون الدول العربية كدول الخليج ونيجيريا كذلك متقدمة أكثر من بعض الدول الناهضة؟ فلماذا كانت الدول الأوروبية ناهضة، وكانت الدويلات العربية غير ناهضة؟.

د- مما سبق من أمثلة توضح فساد فكرة أن الاقتصاد يصلح أساساً للنهوض، وعلى هذا فالصواب هو أن يُدرك أن التقدم الاقتصادي إنما هو أثر من آثار النهوض وثمره من ثماره، وليس سبباً أو أساساً للنهوض، ولا بد للتقدم الاقتصادي أن يكون نتاجاً عن النهضة، وإلا كان ثوباً مستعاراً يخفي تحته الفقر والجوع والعري، وهو لا يدل على التقدم إلا إذا كانت له جذور راسخة، وإلا كان كالقروية التي ألبسوها لباس متمدنة، فبدت في الظاهر حضرية، ولكن قرويتها تظهر عند أول تصرف لها، ويتمزق القناع الزائف. وكذلك التقدم الاقتصادي، فماذا يحصل لو أن الدول العظمى قررت ضرب أسعار النفط العربي، أو استطاعت بشكل أو بآخر أن تمتنع عن شرائه؟ الذي يحصل هو اختفاء مظاهر التقدم الاقتصادي، لأنها لم تكن قائمة على أساس متين.

النهوض بالتعليم والعلوم:

وأصحاب هذه الفكرة عزوا تخلفنا الواضح إلى انتشار الأمية وقلة المتعلمين ونقص الجامعيين، وعدم ذبوع العلوم وانتشارها، ومن هنا أكثروا من ترديد عبارات مثل (العلم أساس النهضة) و (العلوم سبب نهضة الغرب)... إلخ، والحقيقة أن هذا الرأي فاسد، ولبيان فساده نقول:

أ- لو قارنا نسبة المتعلمين عندنا بنسبتهم عند كثير من الدول المتقدمة، لوجدنا أن نسبتها عندنا ولا سيما في لبنان وفلسطين والأردن والكويت أعلى من مثلها في دول أوروبا الناهضة.

ب- هل كان الشعب العربي الذي قاد الأمة الإسلامية إلى قمم التقدم العلمي متعلماً؟ أم أن التقدم العلمي حصل بعد نهوض الأمة؟ وهل كان هناك تقدم علمي في أميركا وروسيا قبل نهوضها؟ أم أن نهوض هذه الدول هو الذي صنع التقدم العلمي؟ الجواب واضح.. فليس كل أمة يكثر فيها المتعلمون أمة ناهضة ولا العكس صحيح، وإلا لكان الكثير من دولنا ناهضة، والكثير من الدول الناهضة متخلفة. من هنا نتبين أن النهضة سبب للتقدم العلمي والتعليمي وليس العكس.

النهوض بالأخلاق:

وأصحاب هذه الفكرة يزعمون أن نهوض الأمة يكون بارتقاء أخلاق أفرادها، وأن انحطاطها يكون بانحطاط تلك الأخلاق، ويؤيدون أقوالهم بأبيات من الشعر كقول أحمد شوقي:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وكذلك يؤيدون قولهم بنصوص شرعية من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ أو السنة المطهرة كقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

ولبيان فساد رأيهم نقول:

أ- إن البحث قائم على كيفية إنهاض الأمة والمجتمع، وليس إنهاض الأفراد، ومن هنا يجب فهم واقع المجتمع، والعمل على تغييره، ولو فرضنا أن الأخلاق تغير الأفراد - وهذا ليس صحيحاً - فإن تغير أخلاق الأفراد لا يؤدي إلى تغيير المجتمع؛ لأن المجتمع ليس مكوناً من أفراد وحسب، بل هو مكون من أفراد وعلاقات بين الأفراد، ونظام يربط تلك العلاقات فيسمح بوجود نوع منها، ويمنع وجود أنواع أخرى، ومن هنا كان لا بد لحصول النهضة والتغيير من أن ينصبَّ البحث على كيفية تغيير المجتمع بأكمله، لا الأفراد. ولا يجوز أن ينصبَّ البحث على الأفراد فقط.

ب- إن الذي يدفع الفرد إلى قبول خلق ما والتمسك به ليس هو الخلق نفسه، بل عوامل خارجة عنه، فمثلاً قد يتمسك الإنسان بالصدق لأنه يرى فيه منفعة له، أو لأن أباه علمه ذلك، أو لأن الناس تحترم الصادق، أو لأن الدين يأمر بذلك... إلخ. ومن هنا كان لا بد إذا أردنا أن يتخلق الناس بخلق معين من أن يحدد للإنسان كافة تصرفاته ومنها الأخلاق.

ج- وليس أدل على عدم أهمية الأخلاق في حد ذاتها قياساً إلى غيرها، من أن القرآن الكريم لم يتحدث عن الأخلاق بهذا اللفظ سوى في آية ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ ثم إن فقهاء المسلمين جعلوا باباً لكل شيء من الأحكام، ولم يجعلوا باباً مستقلاً في كتبهم للأخلاق، فلأخلاق ثمة وليست أساساً.

د- لو قارنا بين الأمم الناهضة، وما لديها من أخلاق من ناحية، وبين الأمم المتخلفة وما

لديها من أخلاق من ناحية أخرى، لوجدنا أن الأمم المتخلفة ولا سيما المسلمون هم أكثر الناس أخلاقاً ومع ذلك فهم متأخرون.

هـ- ماذا أجدت ملايين الكتب والنشرات والمحاضرات والندوات التي تحدثت عن الأخلاق طوال السنين الماضية؟ هل غيرت شيئاً من واقعنا؟!.

مما سبق نتبين بوضوح، فساد الدعوة إلى الأخلاق كأساس للنهضة، ولكن لا بد من لفت الانتباه إلى أنه ليس معنى قولنا إن الأخلاق لا تصلح كأساس للنهوض أننا نرفض الأخلاق، بل معناه أنها ليست أساساً، وإن كان لا بد للإنسان من الأخلاق الحميدة، فوجود السلوك الراقي الجماعي الموحد المبني على فكر هو من أسس النهضة.

النهوض بالقوة والسلاح:

ورأى بعض المتعلمين من الناس أن سبب تخلفنا هو عدم امتلاكنا القدرة العسكرية والسلاح القوي... ورأوا بالتالي أن نهوضنا لا يتم إلا إذا توفر لنا السلاح والقوة... الخ.

والحق أن هذه الفكرة هي من أوضح الآراء فساداً؛ وذلك لسبب واضح، ألا وهو أننا في الواقع لا نفتقر السلاح، بل إن الأسلحة المكدسة في مخازن العديد من الدويلات العربية تفوق الكميات المتوفرة لدى الكثير من الدول الناهضة، إلا أن سلاحنا لا يظهر عند هجوم (إسرائيل) وأمثالها، وإنما يظهر في الحروب مع الأشقاء والأعياد الوطنية وشرطة مكافحة الشعب (الشغب) وما يسمى الوحدات الخاصة؛ ولهذا فإن السلاح بيد الدول غير الناهضة، وإنما هو كالسلاح بيد الطفل أو المجنون لا يوجهه إلى حيث ينبغي أن يوجه، وإنما يستعمل في غير مكانه الطبيعي.

- هذه أمثلة على الحلول والأفكار التي طرحت وتطرح - كأساس للنهضة، وكل الطروحات من تلك النوعية، إنما يظهر فسادها بنفس الطريقة، ويتحقق إخفاقها، ولكن الذي يجب أن لا يغيب عن البال هو أنه ليس معنى قولنا بفساد تلك الحلول كأساس للنهوض رفضاً لها، بل معناه رفضها كأساس، فإن الاخلاق والاقتصاد والتعليم والأسلحة وغير ذلك هي من الضروريات للأمة، ولا بد من توفرها والعمل لإيجادها، ولكن بعد الحصول على النهضة لا قبل ذلك.

- وقبل الدخول إلى الحل الصحيح والفكرة الصائبة اللازمة للوصول إلى النهضة، والتي

تشكل الأساس لها، لا بد من أن نلخص أهم الأسباب التي أدت إلى الخلل في الأفكار المطروحة، وهي ما يلي:

إن المفكرين أصحاب الحلول المطروحة، لم يدققوا البحث في السبب الذي أدى إلى انتكاسة الأمة، بل اكتفوا بالنظرة السطحية، ومن هنا وضعوا معالجات تتعلق بالمظهر لا بالجوهر، وبالقشور لا باللب، وبالتالي وضعوا العلاج الذي قد يصلح لمعالجة آثار المرض لا لمعالجة جرثومة المرض، وكان الأجدى أن يتعمقوا في البحث ويدققوا النظر ليصلوا إلى المطلوب.

وقبل البحث في كيفية النهضة، لا بد من معرفة واقع الإنسان وعلاقته بغيره، والعوامل المؤثرة فيه من نظام ومشاعر وأفكار. فمتى ما كانت المشاعر والأنظمة والأفكار عند الناس منسجمة مع النظام المطبق عليها يتكون مجتمع راقٍ منسجم قابل للنهوض. فالمجتمع ليس مجموعة من الناس فقط بل يلزم أن تربطهم علاقات دائمة وهذه العلاقات هي: الأفكار والمشاعر والنظام الذي يطبق عليهم وإلا لكان مجموعة من الناس لا مجتمعًا. ولا يؤثر في المجتمع دين من يخالف الدين الذي يتبناه المجتمع والنظام طالما كان يتعامل بنظام المجتمع؛ ولذلك لا توجد في المجتمع الراقى أقليات أو مهمشين، ولو برزت بعض الشواذ.

من هنا كان لا بد من وجود مبدأ يغير سلوك الإنسان وتفكيره حتى ينهض؛ لأن سلوك الإنسان هو الدليل على رقيه أو انحطاطه. أما شكله الخارجي وملامحه وزيه فلا قيمة لها عند تقييمه بالارتقاء أو الانخفاض. وعند إرادتنا تغيير سلوك الإنسان فإنه لا بد لنا من تغيير مفاهيمه، لأن الذي يحدد للإنسان سلوكه تجاه الأشخاص والأشياء إنما هو مفاهيمه عنها، والمقصود بالمفاهيم هو (الأفكار التي طابقت الواقع عند الإنسان) لإشباع طاقاته الحيوية من حاجاته العضوية كالطعام والشراب، أو مظاهر الغرائز كحب التملك والميل الجنسي... ويستوي الإنسان والحيوان في هذه القضية؛ فكلاهما يسعى من أجل إشباع طاقاته الحيوية، إلا أن إشباع الحيوان، عند إرادته إشباع حاجاته العضوية كالطعام مثلاً، فإنه يندفع لإشباع تلك الحاجات بأي كيفية كانت؛ ذلك أن ما يهم الحيوان هو الإشباع فقط، فالحمار مثلاً عندما يحس بالجوع فإنه لا يتردد في التهام أول شيء صالح للأكل يصادفه ما دام يمكنه من سد جوعته، فقد يأكل أوراقاً قذرة، أو أعشاباً نتنة، أو نفايات عفنة... إلخ، وعندما يثور ميله الجنسي فإنه لا يتردد في النزو على أول بهيمة يصادفها دون أي اعتبار ظروف أو شروط، فلمهم عنده إشباع رغبته، ولا يبالي كيفية ذلك الإشباع أو ما هي نتائجه، وهذا بخلاف الإنسان العاقل، فإنه لا يرضى أن يشبع حاجاته العضوية أو غرائزه، إلا بناءً على نظام محدد

وبكيفية معينة، فإذا جاع لم يأكل أي شيء يصادفه، بل يبحث عن طعام معين يحبه ويتمكن من الحصول عليه بالطريقة المتفق عليها، ويحاول أن يهيئ الجو المناسب لإشباع تلك الحاجة، وكذلك عندما يثور لديه الميل الجنسي، فإنه يشبعه بالزواج إن لم يكن متزوجاً، أو بزوجه إن كان متزوجاً، وحتى لو قام بالإشباع مع غير زوجته فإنه لا يفعل ذلك إلا ضمن كفاءات معينة، وكلما ارتقى الإنسان كلما ارتقت كيفية إشباعه لحاجاته العضوية وغرائزه، وكلما انحط كلما اقترب في كيفية إشباعها من الحيوان، وأصبح أقرب إلى البهائية منه إلى الإنسانية وهكذا.

والسبب الذي أدى إلى اختلاف كيفية الإشباع عند الإنسان عن الحيوان هو أن الإنسان يملك دماغاً صالحاً للربط والتفكير والحكم على الأشياء بخلاف الحيوان الذي لا يفكر؛ لأن دماغه غير صالح للربط، إنما يتصرف بناءً على الغريزة (التفكير الغرائزي).

- ومن هنا كان الفكر هو الذي يحدد للإنسان سلوكه أثناء سعيه من أجل إشباع طاقاته الحيوية، ومن هنا فإنه إذا سلك الإنسان سلوكاً خاطئاً فإننا نستنتج أن هناك فكرة في دماغ هذا الإنسان هي التي دفعته إلى هذا السلوك الخاطئ، ولتوضيح ذلك يمكن أن نشبه الإنسان بالسيارة، فالسيارة حتى تسير لا بد لها من محرك، ولا بد للمحرك حتى يعمل من وقود، وكذلك فإن الإنسان لا بد له من عقل يحدد كيفية السلوك، ولا بد للعقل حتى يعمل من فكر يكون له بمثابة الوقود لمحرك السيارة.

وعلى هذا فعند إرادتنا تغيير سلوك إنسان ما من سلوك منحط إلى سلوك راق، فإن الواجب في هذه الحال هو أن نفهم الفكرة الكامنة وراء ذلك السلوك، فمثلاً: إذا أردنا من إنسان أن يترك عادة شرب الخمر فإننا نبحث عن الدافع الفكري وراء سلوكه، فمثلاً: قد تكون الفكرة هي ظنه أن الخمر دليل الرجولة أو دليل التقدم، ففي مثل هذا الحال لا بد لنا من إقناعه بفساد تلك الأفكار... فإذا نجحنا في ذلك نكون قد نجحنا في تغيير تلك الجزئية إلا إذا كان إدماناً فيلزم معالجته صحياً وفكرياً. وإذا أردنا أن نغير سلوك الإنسان لا بد أن يبنى على فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، أي ما يعرف بالمبدأ.

وإذا بحثنا المبادئ الموجودة على وجه الأرض والتي ينهض على أساسها الإنسان نجد أن هناك ثلاثة مبادئ وهي قواعد كلية ينبثق عنها النظام وتسمى (عقائد) سواء وافقت دينهم أم لا.

ولذلك يقال المبدأ: هو العقيدة العقلية التي ينبثق عنها نظام. وهي حل للعقدة الكبرى

عند الإنسان التي هي: ما دوره في الحياة، وما علاقته بما قبله وما بعدها.

ولذلك نقول:

ينهض الإنسان بما عنده من فكر عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتها بما قبل الحياة الدنيا وما بعدها، سواء أحلت هذه العقدة حلًا صحيحًا أم خطأ. فمثلًا الرأسمالية حلت هذه العقدة بقولهم ليس موضوعنا من أين أتينا وإلى أين نذهب بعد الموت، المهم أن نتفق على نظام ننظم به حياتنا. ومن أراد الدين فليذهب إلى الكنيسة أو المعبد ولكن لا يشركه في الحياة. إلا أنه في حربه ضد الإسلام يرجع لرابطة الدين فيقول: حرب صليبية، وحرب مقدسة وحتى بينهم وبين الدول التي يريدون استعمارها ونهب ثرواتها كما فعلت أميركا في العراق وفيتنام.

أما الشيوعية ومنها الاشتراكية، فيقولون إن الطبيعة هي التي أوجدت الإنسان، وليس لها علاقة بتنظيم شؤون حياته، وسيذهب من الحياة كما أتى منها. وعلى هذا أسس نظام الاشتراكية حسب قناعاته. ولكنها لم توافق عقل الإنسان وفطرته وكبتت غرائزه؛ ولذلك كانت أقصر حضارة في التاريخ عمرها ٧٠ عامًا.

أما الإسلام، فهو ينظر إلى الإنسان بأنه مخلوق خلقه الله تعالى، ويجب أن يسير حياته حسب أوامره ونواهيه في تنظيم شؤونه في الحياة. وهو محاسب على أعماله في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥) فنقول إن هذه المبادئ أنهضت الإنسان في الحياة بغض النظر عن صحتها أو بطلانها.

أما المسيحية واليهودية فليست عقيدة ينبثق عنها نظام باستثناء بعض الوصايا في التعامل وبعض المحرمات، وكذلك الوثنيين وغيرهم.

والتساؤلات التي تواجه الإنسان وتحتاج إلى اجابات محددة نوعان: الأول متعلق بالتساؤلات الكبرى أو المصيرية، وبحلها يحس الإنسان بالطمأنينة والارتياح. والثاني متعلق بالتساؤلات الثانوية المتعلقة بحل مشاكل إشباع الحاجات والغرائز، ويمكن تشبيه تساؤلات الإنسان ومشاكله بحبل يحتوي على العديد من العقد، إحدى تلك العقد كبيرة وصعبة الحل، وسائر العقد صغيرة وثانوية، إلا أنه لا يمكن حلها الحل الصحيح إلا بعد حل العقدة الكبرى، إذًا فالعقدة الكبرى هي تساؤلات الإنسان المحيرة عن حقيقة هذه الحياة، وما قبلها وما بعدها،

إذا حُلَّتْ بالإجابة عن التساؤلات المتعلقة بها صار من السهل أن تُحل سائر التساؤلات أو المشاكل الأخرى، وإلا أدى عدم حلها إلى تخبط الإنسان في حله للمشاكل الأخرى، نتيجة لعدم حل العقدة الكبرى الحل الصحيح الذي يؤدي إلى اطمئنان الإنسان لمصيره، ويمكن تشبيهه واقع الإنسان وتساؤلاته المحيرة (عقدته الكبرى) بإنسان يدخل قصرًا قصرًا فحماً لأول مرة، بعد أن أمضى حياته في كهف؛ حيث يقف هذا الإنسان حائرًا لا يدري كيف يتصرف خوفًا من نتائج ذلك التصرف، أو خوفًا من عقوبة صاحب القصر له إذا أساء التصرف، فيظل حائرًا يتساءل عن السلوك المناسب ضمانًا لسلامته وعدم الوقوع في المحذور، ولا يطمئن هذا الإنسان إلا بعد أن يعرف ما يجب عليه فعله؛ وذلك من خلال معرفته بصاحب القصر وتعليماته وأوامره ونواهيته.

هذا هو واقع العقدة الكبرى، والذي كان لا بد للأساس الفكري من أن يكون فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة وعمما قبلها وعمما بعدها، أي لا بد أن يكون «عقيدة عقلية»؛ إذ إن هذا هو تعريف العقيدة العقلية - وبها يستطيع الإجابة عن كافة التساؤلات، فإن توفرت هذه المواصفات، أي القدرة على الإجابة الشاملة الواضحة عن تلك التساؤلات، كان الأساس فكريًا، وكانت العقيدة عقلية. وإذا لم يكن أساسها فكريًا أو عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام لم يصلح أساسًا للتغيير ومن ثم النهضة.

إلا أنه ليس معنى أن الفكرة الكلية حلت العقدة الكبرى حلًا صحيحًا، بل إن هذا يعني أنها تشكل أساسًا فقط، بغض النظر عن كونه صحيحًا، أي مؤديًا إلى النهضة الصحيحة، أما ما يجعل الأساس صحيحًا كافيًا لبيصالنا إلى النهضة الصحيحة، هو أن يقنع العقل ويوافق الفطرة ويملأ القلب طمأنينة.

إن ما يجعل الأساس أساسًا فكريًا أو عقيدة عقلية، إنما هو كونه فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، وتستطيع أن تجيب عن كافة تساؤلات الإنسان وحل جميع مشاكله وليس بعضها، وذلك أنه من الممكن للفكرة أن تحل مشكلة وتكون فكرة فرعية، أو تحل بعض المشاكل فقط، ولا تستطيع حل كل المشاكل.

كل ما ذكرناه عن النهضة الفكرية التي لا ينهض الإنسان إلا على أساسها، يُلزم بالسير في الفروع مثل العلوم والصناعة وغيرها. فالنهضة العلمية والصناعية والزراعية والعسكرية وغيرها مرتبطة بوجود النهضة الفكرية التي يكون على أساسها استقلال البلاد ورعاية شؤونها بقيادة واعية مخلصه، ورقابة من الأمة والقضاء. فمتى ما احتاجت الدولة أو الشعب أو الجيش

إلى أدوات مادية صار دور الدولة توجيه العباقرة والمخترعين إلى إيجاد الحلول للمتطلبات، ومن ثم تحريك المصانع لإنتاج ما يلزم.

فعلى سبيل المثال:

عندما احتاجت بريطانيا لشيء ينبئها بقدوم طائرات العدو في الحرب العالمية، وجهت خبراءها فصنعوا الرادار. وعندما احتاجت الدولة العثمانية تحطيم أسوار القسطنطينية احتاجت إلى المدفع العملاق، فقامت بتهريب الخبير في هذا المجال وهو نصراني مسجون في سجون القسطنطينية ودعموه فصنع لها المدفع العملاق... وهكذا يمكن استيراد الخبراء وتعليم أبناء البلد. وعند وقوع وباء في البلد توجه الدولة الأطباء والصيدالة لاختراع مصل مضاد. وعندما تمسكت روسيا بالمبدأ الشيوعي وهي فقيرة أرادت الزراعة ولكنها رفضت شراء المحراث لكي تصنعه؛ فتطورت على أساس الفكر لا الزراعة. وعندما نبحت في التاريخ نجد أن الدولة العباسية أرسلت لأحد ملوك أوروبا ساعة يخرج منها أحصنة صغيرة في كل وقت محدد، فظن الأوروبيون أن فيها جان. ولكن عندما تخلفنا وأرسلت أوروبا مذياعاً فتحه المسلمون وسمعوا الأصوات تخرج منه قالوا إن فيها جاناً.

أما الطب والصناعة وغيرها في عهد الدولة العباسية والعثمانية؛ فقد فاقت العالم وبهرته، وكانت الأندلس منارة العالم، ومن يريد مزيداً من المعلومات يمكنه الرجوع إلى كتاب (شمس العرب تسطع على الغرب) والذي كان اسمه (شمس الله تسطع على الغرب) للكاتبة المستشرقة (زكريد هونكه) وكانت أوروبا ترسل أبناءها لأخذ العلم، وليس أخذ الحضارة الفكرية. أما ما هو حاصل اليوم، فإننا نذهب لنأخذ الحضارة الفكرية منهم ونطبقها، ونأخذ العلم ولا نطبقه كما يجب برعاية الدولة.

الخلاصة:

لا تنهض الدولة إلا إذا تبنت المبدأ الذي توعي به المجتمع ويظهر ذلك في:

- أن تكون الدولة راعية للأمة لا جابية لها.
- أن تشجع التعليم والمخترعين، وأن تبني جيشاً قوياً وتكنولوجيا حربية واقتصادية وصناعية متقدمة وكل ما يلزم لذلك.
- أن تنشر المبدأ في العالم. ويتميز المبدأ الراقى في كونه يهتم بجميع البشر وليس باستغلالهم

لمصلحة بلد معين.

صراع الحضارات

ولكن عندما لا يكون هم حملة المبدأ إنقاذ العالم من الضياع، وإما همهم مصلحة أنفسهم. فهم يتآمرون على غيرهم من حملة نفس المبدأ، فكيف بمن يخالفهم؟ فقد تأمروا على الخلافة العثمانية باعتبارها دولة المسلمين، فأرسلوا المستشرقين ليدرسوا حضارتنا ليضربوها، ثم أخذوا أبناء المسلمين ونصارى العرب ليمسحوا هويتهم ويصبحوا مطبوعين بالثقافة الغربية. وكذلك المأجورون الجدد، فقد كان همهم أمرين:

١- ضرب أفكار المسلمين ودولتهم وإثارة النعرات والقوميات والوطنيات.

٢- تشويه التاريخ الإسلامي، والبحث عن أي شيء ليهاجموه، سواء خطأ أم يمكن تأويله إلى خطأ.

وأبرزها الدماء التي سفكت على مر الحروب في تاريخ المسلمين، والتي قد تصل إلى مليون شخص، وهذه طبعاً كارثة. ولكن لا يجرؤ المطبوعين بالثقافة الغربية على بيان المجازر التي انتهكها الرأسماليون خلال القرن الماضي فقط، والذي يزيد عن ١٧٠ مليون نسمة، ولا يخفى عنكم المجازر التي قاموا بها في الجزائر والعراق وغرب الصين (تركستان الشرقية) والهند وصربيا وفلسطين والشام وليبيا، وغيرهم الكثير الكثير، ولكن نذهب لنعزيهم في أشخاص، ونقف معهم في ما يسمونه محاربة الإرهاب (الإسلام) وكلنا نعلم أن أكثر هذه العمليات وراءها مخبراتهم ليبرروا ذبح المسلمين واحتلال بلادهم.

أما أفكارهم الديمقراطية التي يزعمونها فهي باطلة في بلادهم، فمثلاً الانتخابات في أميركا يعاد فرزها يدوياً، وتحال للقضاء علناً، والحقيقة أنه كانت تجري مفاوضات خلف الستار ليرضخ الرئيس القادم وقتها لضغوط رؤساء الأموال. فهو مجتمع رأسمالي علناً. وكذلك فضيحة مونيكا وكليتون، وكذلك التجسس على ٦٠ مليون شخص في بلد أوروبي حتى على رئيسة الوزراء، ولا ننسى التمييز العنصري والعنصري بينهم. فندعو المدافعين عن أفكار الغرب والمشوهين لتاريخ المسلمين أن يتقوا الله في دينهم والمسلمين، وأن لا يقرؤوا التاريخ قراءة من يريد النيل من المسلمين، إنما نقرؤه للعبرة من أخطاء من لم يطبقوا الإسلام كما يجب. وأن لا يأخذوا القرآن كما أخذ اليهود كتبهم ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ

تَأْوِيلِهِ﴾ □

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب (دوافعها، خطورتها، تداعياتها) (١)

صالح عبد الرحيم - الجزائر

١- خلفية بروز مشكلة الهجرة والإقامة في بلاد الغرب.

بسبب ما يلقاه المسلمون اليوم في بلدانهم على يد حكامهم من قمع وظلم واضطهاد وقهر، وما يكابدون من متاعب وتحديات معيشية وفقر، وما يجابهون من سوء الأوضاع بسبب انعدام الرعاية بعد زوال دولتهم وانحسار سلطانهم واحتلال بلدانهم وتقسيم أوطانهم، برزت للوجود مشكلة كبيرة وظاهرة خطيرة، اسمها: هجرة المسلمين إلى بلاد الكفار، إلى أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وغيرها... وسواء أهاجروا أم هُجِّروا - كما حدث مثلاً لأهل فلسطين قبل وبعد النكبة في ١٩٤٨م، الذين هُجِّروا إلى أقطار الدنيا كلها - فالأمر هو نفسه على مستوى النتائج والتداعيات. كان المسلمون في السابق (قبل زوال ظل الخلافة) كلما انكسروا على جبهة من الجبهات ضد أعدائهم فروا بدينهم إلى بعض البلاد الإسلامية المنيعه، وهو ما حدث مثلاً للمسلمين في الأندلس قبل قرون عندما جنحوا إلى بلاد المغرب (شمال أفريقيا)، وإخواننا الشيشان (ومن جاورهم) في روسيا القيصرية عندما قدموا إلى بلاد الشام والأناضول بعدما تلقت الدولة العثمانية ضربات قاسية على جبهات القتال مع الروس، علماً أن الضغط والاضطهاد في روسيا السوفياتية تواصل على المسلمين حتى بعد سقوط الخلافة حين هُجِّر الكثير منهم إلى أماكن شتى إبان الفترة الشيوعية، الستالينية تحديداً. إلا أنه لما ذهب حكم الإسلام عن بلاد الإسلام بعد الحرب العالمية الأولى، وما تلا ذلك من نكبات بعد الحرب العالمية الثانية، حلت بالأمه وبالبلاد الإسلامية ظروف قاسية لا تطاق، لم تكن معروفة من قبل، فاستباحت الأمه من كل جانب، واستبيح المسلمون في دمائهم وأمواهم، كما استبيحوا في أرضهم وعرضهم.

إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب (دوافعها، خطورتها، تداعياتها) (١)

فاستفحل الأمرُ وتعمّدت المشكلةُ وزاد التآمرُ والاضطهاد والإبعاد، وبدأ المسلمون يَشُدُّون الرحالَ إلى بلاد الغرب الكافر فُرادي وجماعاتٍ. ولم يكن ذلك هروبًا مؤقتًا من جحيم البطش الاستعماري والإذلال والقهر، وإنما كان (بتدبيرٍ من الغرب الكافر نفسه) مؤامرةً خبيثةً وخطّةً محكمةً وهدفًا سياسيًا سيجنى منه العدو المتربصُّ لاحقًا فوائدَ ومكاسبَ عظيمةً، وهو ما نراه اليومَ من نتائج وخيمةٍ على الأمة، وإفرازاتٍ خطيرةٍ غيرت وجهة النظر في الحياة لدى أكثرِ أبناءِ المسلمين (ممن غاد إلى هناك) عبر الاحتواء والاحتكاك والعيش طويلاً في كنف الرأسمالية والعلمانية السافلة، وأجواء الحضارة الغربية المناقضة للإسلام في الكليات وفي الجزئيات!! فلم يكن فتح أبواب أوروبا وأميركا وغيرها - لأبناء المسلمين تحديداً - عملاً إنسانياً بريئاً، ولم يكن فتح أبواب الهجرة للمسلمين إلا غرضاً مبدئياً ذا دوافع سياسية بامتياز، يجري فيه استقدام الكفاءات والأأيادي العاملة، وتهجير الأدمغة «المشتغلة» من أصحاب العلوم والمهارات، ومن الفاعلين سياسياً والمثقفين والمتعلمين إلى البلاد الغربية من خلال الترشيح ثم القبول، عبر قوانين الهجرة بالقرعة والانتخاب، وقوانين اللجوء السياسي المدروسة والمرتببة والمصممة بإحكام لاستقطاب ما يلزم الغرب من الأيادي والعقول، ولم يكن ذلك إلا بهدف توطيد ركائز القوة الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية في بلاده، وفي نفس الوقت لتثبيت وجوده وبقائه في أمة الإسلام أطول ما يمكن. فوجد جراً ذلك في بلاد الغرب اليوم بالتواطؤ مع عملائه في هذه البلاد واقعٌ جديد اسمه الجالية، أو الجاليات. فكان ذلك بمثابة إسفين يدق الأمة من جهتين، ويضرب في اتجاهين متضافرين: الأول هو إفراغ البلاد الإسلامية من الكفاءات في شتى المجالات عبر الهجرة الطوعية والقسرية ومغادرة الأوطان باتجاه الغرب؛ حتى صار لكل قطر من هذه الأقطار التي صنعها الاستعمارُ في بلاد المسلمين جالية عنده، أي في دولة أو أكثر من دولة، يكثر عددُ أفراد الجالية فيها أو يقل بحسب علاقة الدولة ببلاد المسلمين. مثلاً: الجالية الهندية والباكستانية في بريطانيا، الجالية المصرية في أميركا، الجالية الجزائرية في كل من فرنسا وأميركا وكندا، الجالية المغربية في كل من بلجيكا وفرنسا وإسبانيا وأميركا، الجالية التركية في ألمانيا، الجالية اليمنية في أميركا...

وأما الثاني - وربما هو الأخطر - فهو تقوية دعائم دول الغرب في بلاد الكفر في جميع المجالات، وفي جميع الاتجاهات، وعلى جميع الأصعدة والجهات!! فكانت النتيجة حتمًا ما نراه اليومَ من إسهام المسلمين أنفسهم في إدامة محنتهم وتكريس سوء أوضاعهم بتعزيز هيمنة الكفار ونفوذ الغرب عدوهم في بلاد المسلمين، بل وفي العالم أجمع. ثم

لم يكن من هذه التداعيات الرهيبة والخطيرة بعد استقرار الوضع على هذه الشاكلة بعد عقود من الزمن سوى ما نحن بصدد عرضه ومعالجته في هذه الصفحات، وهو ليس الهجرة نفسها بقدر ما هو نظرة المسلمين اليوم إلى الهجرة بأعداد كبيرة إلى بلاد الغرب، وهو أخطر ما في الأمر، بعدما أصبحت هذه الهجرة اليوم عند جمهورتهم حُلماً لضمان مستقبل أفضل، وطريقاً لتحسين الوضع المادي، ومخرجاً من دوامة ضغط الواقع المرير، يستهوي النساء والرجال إلى حد لا يوصف، وهدفاً يداعب أحلام شباب المسلمين على وجه الخصوص! فبات وجود المسلمين بعدد معتبر وبشكل دائم ومتزايد في بلاد الغرب يطرح اليوم إشكالية حقيقية على فقهاء ومجتهدي هذا الزمان، والمقصود بقولنا «هذا الزمان» هو زمن غياب الدولة الإسلامية أي الخلافة، وزمن هيمنة الحضارة الغربية.

وليس المقصود بالهجرة التي نحن بصدد النظر فيها (كواقع سياسي نعيشه اليوم) هو السفر إلى خارج البلاد الإسلامية، أو الخروج من دار الإسلام (حال وجودها) إلى دار الكفر لجلب مالٍ أو استقدام سلعةٍ أو تجارةٍ أو تحصيل علمٍ أو خبرةٍ، أو السفر بغرض التداوي أو النزهة والاستكشاف أو الاطلاع على أعمال وأحوال الشعوب في البلاد المختلفة (مما قد يصب في خدمة الأمة الإسلامية ولو بشكل من الأشكال)، فلذلك ضوابط شرعية من الفقه معروفة من أيام الدولة الإسلامية الأولى، فلم يكن المسلمون يعيشون بمعزل عن العالم، وإنما كانوا دائمي الاحتكاك مع غيرهم من الشعوب والأمم في بلادهم وفي بلاد غيرهم. وإنما المقصود هو ما طرأ على حال الأمة من انفلاتٍ منذ بضعة عقود في موضوع ترك المسلمين بلاد المسلمين بغرض الاستقرار والاستيطان في بلاد الكفار من جميع القارات بأعداد متزايدة، بسبب الضغط والقهر الاستعماري الغربي، وهو ما كوّن في كل بلدٍ غربي جالية منهم!! (وهو موضوع هذا المقال).

ف نجد مثلاً مما ورد في تشخيص ظاهرة الهجرة هذه، وكذا في التفريق بين أصناف وبواعث المهاجرين، ما جاء في قول أحد الباحثين في هذا الشأن ضمن مقال بعنوان «الإقامة خارج ديار الإسلام... أحكام وضوابط» ملخصاً عوامل وملابسات ظهور مشكلة الهجرة وإقامة المسلمين في غير بلاد الإسلام، كما يلي:

«الوجود الإسلامي خارج الوطن الإسلامي يتطور سريعاً كماً وكيافاً بين من يريد من إقامته هناك استفادةً ظرفيةً عابرةً وبين من يريد الاستقرار، وقد بدأ المسلمون الهجرة إلى الدول الغربية بعد منتصف القرن العشرين، جماعاتٍ ووحداً، وأسراً وأفراداً، بسبب

إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب (دوافعها، خطورتها، تداعياتها) (١)

ظروفٍ شتى حلت بهم وببلادهم. ولم تكن هجرتهم إلى تلك البلاد، وتكوينهم بعد ذلك جاليةً (أو جالياتٍ) كبيرةً لها انتشارها وامتدادها، منبثقةً عن تخطيطٍ منهم أو من دولهم، بل كل ذلك كان نتيجة ظروفٍ ألمت بهم أو نكباتٍ حلت ببلادهم. وأيضاً لم تكن بواعثُ تلك الهجرة متحدةً في أهدافها ومسبباتها بل كانت متفاوتة... وَوَجَدَ فقهاءُ الإسلام أنفسهم أمام ظاهرةٍ لم تكن مألوفةً من قبل، ولا عهد لسلفهم بها. فبدلاً من إقامة المسلمين في بلادهم الإسلامية والتنعم في ظل مجتمع مسلم (أفراده إجمالاً مسلمون)، وهو وإن لم يلتزم كلُّ أحكام الشريعة الإسلامية في حياته، إلا أنه لم ينحلَّ عن جميع معاملها، إذا بهم - أو بكثيرٍ منهم - يُؤثرون الإقامة في مجتمع لا يمتُّ إلى الشريعة بصلة، وإن بدا لأول وهلةٍ أنه مجتمع مثالي (في أعينهم)!!

فتحيَّرت أفعالُ العلماءِ أمام هذه الظاهرة، واختلفت أقوالهم في بيان الحكم الشرعي... فمن محرِّمٍ للإقامة خارجَ ديار الإسلام، وداعٍ المهاجرين المسلمين للعودة إلى بلدانهم الأصلية، ومن متحمِّسٍ لتوسيع هجرة المسلمين وتعميق أثرها في بلاد الغرب، ومن وقائليٍّ آخر بالتوفيق بين التقيد بالثوابت الإسلامية وبين مقتضيات المواطنة للمسلمين خارج البلاد الإسلامية، مع ضرورة العملِ بشتى الوسائل لتحسين المسلمين هناك وتقوية كيانهم دون إخلال بالأنظمة المرعية، وتحديد الثوابت الإسلامية التي يتعرَّض المسلمون خارج البلاد الإسلامية لتغييرها، ورسم السبل للحفاظ عليها..» [انتهى كلام الباحث فضل الله ممتاز].

٢- النظرة الواقعية للمسألة، وهي رؤية العلماء المعاصرين (أي ما بعد ذهابِ الخلافة) ورؤية أصحاب الإسلام المعتدل!

فيبدو أن أصحاب «الإسلام المعتدل» كانوا سابقين في إعطاء الجواب فيما يتعلق بإشكالية وجود عدد كبير من المسلمين - وهم اليوم أجيال - يعيشون منذ عقود بين ظهري الكفار في الدول الغربية، وذلك فيما أسَموه فقهَ الجالية أو فقهَ الأقليات الإسلامية. إذ المسألة عندهم سهلة ميسورة، يحلُّها لهم الاعتدالُ نفسه، والنظرةُ المقاصدية المصلحية للشريعة، فهم يرون بالمجمل أن على المسلمين الموجودين الآن في بلاد الغرب، خصوصاً الذين خرجوا من البلاد الإسلامية واتجهوا إلى الدول الغربية - فضلاً عن الذين نشؤوا هناك من أبناء الجالية، أو ممن أسلم من أهل تلك البلاد - عليهم أن يندمجوا تماماً في المجتمعات التي هم فيها، وأن يتعايشوا مع مواطني تلك البلاد كأوروبا وأميركا وأستراليا

وكندا وغيرها...مع الفارق أن يتمسكوا هم بدينهم! وأن لا مانع (شرعاً) من البقاء هناك بشكل دائم، خصوصاً بعد ما صاروا أجيالاً ولم يعودوا جيلاً واحداً. فنجد من كلامهم في هذا الشأن (وذلك بشكل متناغمٍ لافت، لا ينمُّ إلا عن تخطيط مسبق وتدبير مبيّت من الجهات الفاعلة على الساحة الدولية) أنّ على المسلمين الذين يعيشون في أية دولة من دول الغرب (أوروبا أو غيرها) أن يكون ولاؤهم لدولتهم ولوطنهم هناك، وعليهم أن يكونوا أكثرَ وطنيةً من أهلها الأصليين! (قالها مثلاً عبد الفتاح مورو مؤخرًا على الجزيرة هكذا صراحةً). ويرى أصحابُ «الإسلام المعتدل» (الذي هو في الحقيقة نسخة مشوهة من العلمانية، بل هو أساساً خطة من خطط الغرب لمحاربة الإسلام) أنّ على هؤلاء، بل من مصلحتهم، أن يعتبروا أنفسهم مواطنين من نفس الدرجة، مؤدّين ما عليهم من واجباتٍ يفرضها الانتماء لتلك الدول، ومطالبين بل مدافعين عن حقوقهم وفق قوانين الإقامة والجنسية والمواطنة المعمول بها في تلك البلدان، بل فراضين أنفسهم هناك على اعتبار أنهم أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من تلك الأوطان، ومن نسيج تلك المجتمعات التي تدين بالديمقراطية وتعيش في فضاء واسعٍ من الحرية والمساواة بين بني الإنسان، وهو فضاء رحبٍ يسع الجميع، مفقوداً تماماً في بلاد المسلمين. كما يضمن في نظرهم التعايش والمحافظة على الهوية، ويتيح للجميع ممارسة الشعائر والتمسك بالدين الذي يختاره الإنسان. وذهبوا إلى القول بواجب الانخراط في المنظمات والأحزاب والجمعيات، وفي الحياة السياسية والاقتصادية ضمن القواعد المعمول بها حيث هم؛ وذلك من أجل ضمان مصالحهم عبر التأثير في السياسات والبرامج الحكومية في الدول التي هم فيها.

إلا أن أصحابَ منهج الاعتدال لما رأوا أن ذلك ربما يصطدم مع الإسلام في بعض مفاهيمه وأحكامه (بحسبهم)، عمدوا إلى الطريقة السحرية في عملية التكييف والتكيف، وهي: تغيير خطاب القرآن والسنة بما يتفق مع روح العصر. والعصر هنا هو زمن العلمانية، التي تحكم الدنيا كلها اليوم. فهل يجب أن تتغير الأحكام الشرعية («القديمة») لكي تجيب على تساؤلات الزمان ومتطلبات المكان، وتحلّ إشكالية وجود مسلمين تعدادهم بالملايين في بلاد الغرب (بين ٦ و ٧ ملايين من الجزائر وحدها مثلاً)؟ نعم، بحسب هؤلاء، إنه فقه الجالية أو فقه الأقليات. فكان لازماً عندهم بالنتيجة أن يخلو خطاب المسلمين في بلاد الغرب تماماً من أية ألفاظٍ وعباراتٍ تحمل العداء (الذي لم يعد في نظرهم عداءً مبدئياً بل تاريخياً) وتحمل معاني شرعيةً من مثل: الكفار، الجهاد، الغرب الكافر، الآخر، دار الكفر، الغرب عدو المسلمين، القيم الغربية الزائفة، الرأسمالية النتنة، أوروبا الاستعمارية،

العلمانية المقيتة، الاقتصاد الربوي، الخليفة، الخلافة... إذ لم يعد معقولاً ولا مقبولاً أصلاً بنظرهم استعمال هذه المصطلحات في الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية هناك في الغرب!!

ومع أن الذهاب إلى بلاد الغرب ابتداءً بهدف الاستقرار يطرح أكثر من سؤال عند بحث مناظ الحكم، بل يثير أكثر من شبهة ورأي عند الباحثين، كون الدولة الإسلامية غائبة، فوفق هذه النظرة الوسطية المعتدلة يجوز للمسلم أن يعيش في أي مكان يختاره، طالما أن الأرض أرض الله، وأرض الله واسعة! فله أن يختار أي بلد (في الغرب تحديداً) ليستقر فيه، خصوصاً وأن جميع البلاد - البلاد الإسلامية أو غيرها - دارُ حرب أو دار كفر، حتى بحسب الاصطلاح الفقهي «القديم» الذي تجاوزه الواقع وتجاوزه الزمن، ولم يعد له أي معنى في دنيا اليوم - في نظرهم. أما وقد صار وجود المسلمين واقعاً، وهم اليوم (في أوروبا وأميركا تحديداً) بالملايين، فلا بد لوضعهم من علاج في الشريعة. فكان أن انبرى طائفة من أصحاب هذا الاعتدال الزائف والواقعية المميته إلى إخضاع النصوص وتكييف معانيها مع ما يمليه الظرف مكاناً وزماناً، وما يمليه ضغط النظام الدولي الجديد، واستنبطوا فقهاً يفى بغرضهم. فكان أن أفتوا بجملة من الأحكام: منها على سبيل المثال حتمية ولزوم الاندماج والخضوع للقانون في تأدية الشعائر كصلاة الجمعة مثلاً، وفي شكل اللباس خصوصاً ما تعلق بلباس الفتاة والمرأة المسلمة في المهجر، والإيفاء بواجبات المواطنة كواجب التنديد من قبل المسلمين في كل حادثة مما يسميه الغرب «إرهاباً»، بل وبكل ما يمس بثوابت المجتمعات التي هم فيها (من حريات وديمقراطية وقيم مجتمعية كالمساواة وحقوق المواطنة وغيرها...) بل أفتوا بواجب ترك هموم بلاد المسلمين إلى المسلمين في بلاد المسلمين، أي بعدم نقل ما يسمونه مشاكل الشرق الأوسط واهتمامات بلدانهم الأصلية لا إلى أوروبا، ولا إلى أميركا، ولا إلى أستراليا، ولا إلى كندا!! وقد رأينا كيف تصرف أبناء الجالية في أوروبا مؤخراً وفرنسا تحديداً عقب أحداث شارلي أب دو وأحداث باريس الأخيرة ولسان حالهم يقول (رافعين لافتات): دعونا وشأننا، واتركونا نعيش في هدوء وطمأنينة وبسلام وانسجام مع إخواننا (في الإنسانية) في وطننا الجديد، ولا تحمّلونا تبعات إسلامكم وصرعات الشرق الأوسط، فإسلامنا ليس كإسلامكم! (إسلام أوروبي، إسلام أميركي، إسلام فرنسي، إسلام ألماني، بريطاني، بلجيكي، كندي، نمساوي، نرويجي، دنمركي... فلكل بلد همومه الخاصة ومشاكله الخاصة واهتماماته الخاصة!! ولأول مرة ربما رأينا لافتات تُرفع في مسيرات في الشوارع في بعض عواصم البلاد الأوروبية مكتوب عليها: «مسلمون، مسيحيون، يهود، كلنا معاً ضد

الإرهاب!!». فهل نجح الكفار في شَرذمة المسلمين إلى هذا الحد؟؟

وقد سمعنا خطابَ بعض الدعاة والخطباء في بعض مساجد تلك البلاد، وقد حملوا مسؤوليةَ صعودِ أحزابِ اليمينِ المتطرفِ في أوروبا كالجبهة القومية أو الوطنية في فرنسا، وحزب الفجر الذهبي في اليونان، وحزب التقدم في النرويج، والديمقراطيون السويديون في السويد، وحزب الحرية النمساوي في النمسا، وحزب ألمانيا القومي الديمقراطي في ألمانيا، وحزب الشعب الديمقراطي في الدنمرك، وحزب استقلال بريطانيا في بريطانيا (وهو الأقل تطرفًا) وما يماثلها في غيرها من الدول، حملوا صعودَ هذه الأحزابِ إلى التصرفات الهوجاء والأعمال الإرهابية التي يقترفها المسلمون من ذوي النظرة المتشددة تجاه الغربِ بسبب التزمت وسوء فهم الإسلام (بحسبهم)!! مع أن هذا غيرُ صحيح، فلأميركا والدول المناوئة لأوروبا الموحدة، والمناوئة للاتحاد الأوروبي في الموقف الدولي، دور كبير وفوائد ومآرب في إيجاد قلاقل وتأجيج الصراعات الداخلية في البلدان الأوروبية، وفي تصاعد الخطاب اليميني المتطرف تحديدًا. وقد سمعنا أيضًا خطابَ بعض رموز الجاليات المسلمة والدعاة والخطباء من أمثال عدنان إبراهيم في فيينا بالنمسا، وبن بية الموريتاني في فرنسا وغيرهم، وخطابَ كثير من أئمة المساجد في العواصم الغربية يدعو صراحةً إلى تبني الفكر الديمقراطي، وإلى قيم المواطنة والتوافق والتعايش ونبذ التطرف، ويدعو إلى الانسجام الكامل والاندماج التام في تلك المجتمعات بما يمليه واجب المواطنة، ولكل دينه وعقيدته!! فكان أن تضاعفت المشكلة ليس بسبب وجود «دعاة» (في أوروبا وأميركا) إلى إسلام علماني مخففٍ بنكهة البلد الذي جاؤوا منه فحسب (!!!)، ولكن أيضًا (وفي الوقت نفسه) بسبب تدخل حكومات الدول الغربية نفسها في صناعة خطباء ودعاة على المقاس، يَفُونَ بغرض تحديد نوع الإسلام الذي تريده كلُّ دولةٍ من هذه الدول الغربية في داخلها! وبالنتيجة أصبح وجود المسلمين بشكل دائم في بلاد الغرب هاجسًا ومشكلةً كبيرةً تُوظف فكريًا وسياسيًا داخليًا من طرف كل دولةٍ من دول الغرب، كما يجري توظيفها دوليًا أيضًا. ونحن نسأل: فهل صار وجودهم في الغرب أيضًا مشكلةً تُوظف ضد المسلمين عالميًا وعبئًا جديدًا على الأمة الإسلامية وهي في طريقها إلى النهضة من جديد؟؟ نعم هذا هو الحال! وهذا ما نقوله.

كما يرى أصحابُ «الإسلام المعتدل» أنه يجب على المسلمين عمومًا في تلك البلاد أن يخضعوا لشروط الهجرة أو اللجوء التي تحصلوا بموجبها على دوام الإقامة، أو تمكنوا على

إشكالية هجرة المسلمين إلى الغرب (دوافعها، خطورتها، تداعياتها) (١)

أساسها من أخذ جواز السفر أو الجنسية (حسب الحالة)، فالمسلمون عند شروطهم. ثم قالوا: ماذا يقال لأبناء المسلمين وأحفاد المسلمين الأوائل الذين سافروا إلى الغرب بدوافع مختلفة ولأسباب شتى، ثم انتهى بهم الأمر إلى التوطن هناك بشكل دائم؟ هل يُعقل أن تُطلب العودة إلى بلاد المسلمين من هؤلاء بعدما استقروا فيها طويلاً أي لعشرات السنين؟ وماذا عن آبائهم وأحفادهم؟؟ وعلى أي اعتبار من جهة العقل أو الشرع؟ بل هل يُعقل أن يُطلب ممن أسلم من أهل تلك البلاد أن يتركوا بلادهم وأن يدخلوا البلاد الإسلامية، أي أن ينتقلوا من دار كفرٍ إلى دار كفرٍ، فهل يصح هذا الكلام؟ وقالوا أيضاً: كيف إذاً تنتقل الخبرات والعلوم والتكنولوجيات والتجارب من البلاد المتقدمة إلى بلاد المسلمين (المتخلفة) لولا الهجرة والوقوف على أحوال الأمم والشعوب الأخرى وأعمالهم من أجل استجلاب علومهم وصناعاتهم وإنجازاتهم، والاطلاع على سلبياتهم ومساوئهم ومفاسدهم عبر الاحتكاك والتعايش والمكوث في الغرب لفترات طويلة، أو بالأحرى أطول ما يمكن؟

نقول: إن المدقق في أمر هذا الخطاب إزاء هذه المشكلة يجد أن منطلق ثقافة الاعتدال كلها هو التسليم بالواقع والنظرة النفعية الواقعية للأمر، والقفز على وجوب وجود الدولة في حياة المسلمين. كما يكتشف سريعاً أن أصل الداء عند هؤلاء إنما هو نظرة فصل الدين عن الحياة وعن السياسة التي جاءت من الغرب (وباتت تسري كالدّم في عروقهم)، فمن تداعيات ذلك أن صار كلُّ شيء في أذهانهم مقلوباً، سواء فيما تعلق بأفكار الإسلام، أم بفهم الواقع في بلاد المسلمين أم في الغرب، أو بغير ذلك. فصار من غرائب وعجائب تداعيات ذلك، هذه النظرة المعكوسة لحقيقة الدولة ومفهوم المجتمع في الإسلام، وهذه النظرة الواقعية لأحوال وأوضاع المسلمين عموماً عبر العالم بعد زوال دولتهم، حيث باتوا يُسلمون بواقع سيطرة الكفار، وبميثاق الأمم المتحدة، وحيث صار بالتالي تطبيق الإسلام وتنفيذ أحكام الشرع موكولاً عند أصحاب هذا الانبطاح إلى جهود الأفراد وآحاد الأمة بدّل الكيان السياسي الذي على المسلمين إيجادها!

ومن أثر ذلك أيضاً، هذا الاضطرار إلى الالتواء والتكيف مع الواقع بعد كل مصيبة تصيب المسلمين، وبعد كل نكبة أو نكسة تحلُّ بالأمة بسبب عدم الانضباط بالشرع، وبسبب فقدان البدائل والمعالجات في زمن غياب دولة الخلافة، وهو دون شك من تداعيات هذه الرؤية المشوّهة والمغلوطة لمعنى السياسة ولمعنى الدولة ولمعنى المجتمع. ومن ذلك نظرتهم لوجود المسلمين في الغرب، ونظرتهم القائلة بلزوم هجرة المزيد

منهم إلى الغرب! بل إن من تداعيات هذه النظرة المصلحية الواقعية للشريعة، أن أصحاب هذه الانهزامية باتوا اليوم فعلاً خطةً من خطط الغرب في محاربة الإسلام، وأصبحوا أداةً من الأدوات التي يوظفها أعداء الأمة فكرياً وسياسياً من أجل صرف المسلمين عن استعادة دولتهم وقوتهم.

ونظراً لما لذلك من صلة بموضوع الهجرة (من حيث ربط العَرَض بأصل الداء)، لا بأس أن نعرج على شيءٍ من ذلك التوظيف الفكري السياسي الخطير والتسخير العجيب الذي يستهدف أسس الإسلام ومفاهيمه في العمق، وهو دون شك من محدثات الأمور. ويتعلق الأمر بما أوجده الغربُ لديهم من نظرة ملتويةٍ مقلوبةٍ لمقاصد أحكام الشريعة الإسلامية، تكاد تُلغي ما جاء به الوحي من عند الله جملةً وتفصيلاً، من حيث إن هذه النظرة تُناقض تماماً ما قصده علماء الأصول من سلف الأمة في هذا الباب (ليس هذا محل إثباته). مفادُ هذه الرؤية تطوِيرُ خطاب القرآن الكريم لكي يستجيب بحسبهم لمطالبات العصر ومستلزمات معالجة حال المسلمين في هذا الزمان، وتعليلُ شريعة الإسلام ومعالجاته بالمقاصد والمعاني وفق منهج واقعي منبسطٍ سقيم في «الاستنباط» يجعل للمنفعة والمصلحة التي دل عليها العقلُ في هذا العصر - أي في زمن هيمنة حضارة الغرب ومفاهيمه على حياة المسلمين - حجيةً تكاد تأتي على أحكام الشريعة كلها!

ذلك أن مبنى الشريعة برمتها عند رواد هذا التلاعب والالتواء من المعتدلين هو جلبُ المصالح ودرءُ المفاسد (مع أولوية الثاني على الأول) بما يفيد لزومَ إعادة فهم النصوص، ولزومَ إعمال الحكمة والعقل ومبدأ التدرج سواء في عملية الالتزام وتطبيق الأحكام، أو في الدعوة إلى الله بغرض النهوض بواقع الأمة والعودة إلى الإسلام!! فبالنظر إلى وجوب مراعاة المقاصد في تحقيق المصالح ودفع المفاسد، لا يصح بزعمهم ولن يكون من الحكمة بنظرهم حملُ الناس على أحكام الشريعة كلها وحقائق الإسلام جملةً، لكي لا يدفعوها جملةً فتكون فتنة! فوجب التدرج! فلا يصح ذلك عندهم تحديداً مع مَنْ في الغرب من أبناء الجالية لأن وضعهم يتطلب إسلاماً مخففاً؛ لئلا يتركوا الالتزام بالأحكام الشرعية (جملةً) بحكم ضغطِ الواقع والمحيط في بلاد المهجر، وهو مفسدة!! فذلك فقه الجالية!

فمن هذا المنطلق أيضاً (جرياً وراء المقاصد!) هم اليوم بصدد التنازل عن كل الألفاظ والمصطلحات الشرعية في الموروث الفقهي والأصولي، من أجل التأسيس لما يريدونه أن يكون في شريعة المسلمين أصلاً في الاجتهاد والتشريع، أي علماً موازياً لعلم أصول الفقه

«القديم»، لتصبح المقاصد أصلاً فيه أو علمًا يعضده أو يكون بديلاً عنه يفي بحاجة العصر في «الاستنباط» مبناه أسبقية القيم («الإنسانية العالمية») على الدين، وهو ما يعني بالنهاية أن التحسين والتقبيح في الأفعال مرده إلى جهة العقل - الذي هو مشتركُ البشر جميعاً - قبل الوحي ونصوص الشرع. لذلك وجب عندهم تغيير خطاب الدين الإسلامي، أي تطوير خطاب القرآن والسنة بما يتفق مع هذه النظرة الإنسانية الحديثة؛ ولهذا سهل عليه إبعاد كل المفردات الموجودة في أقوال السلف ضمن كتب ومؤلفات الأولين! وهذا في نظرهم هو ما سيجعل خطاب المسلمين معقولاً ومقبولاً لدى جميع البشر في العالم (أي في عواصم الغرب تحديداً)، وهو ما سوف يلغي الحواجز بين الناس على اختلافهم (وتباين أيديولوجياتهم) ويستهيوي الشباب في الغرب خصوصاً، ويفتح الأبواب لدعوة الإسلام مستقبلاً من خلال الجاليات والمهاجرين إلى الغرب خاصةً، ويفتح لها آفاقاً جديدةً في العالمين (أي في لندن ونيويورك وطوكيو وباريس)!! وللقارئ أن يتخيل أيّ إسلام سيصل إلى هؤلاء الغربيين بهذه الطريقة «الحديثة الواعدة» البعيدة كل البعد عن طريقة الإسلام الثابتة في حمل الدعوة إلى الناس، المتمثلة في وجوب حملته عن طريق الدولة بالدعوة والجهاد في سبيل الله، (نعم) بأساليب وتقنيات ووسائل ومقننيات وأدوات العصر الحديثة المتغيرة دومًا مع المكان والزمان. وله أيضًا أن يتصور مدى ما سيصيب منظومة المسلمين الفقهية والقيمية واللغوية والتشريعية ووجهة نظرهم في الحياة جراء هذا النهج الجديد الواقعي السقيم الذي يقفز على وجوب وجود الدولة في حياة المسلمين ووجوب استعادة دولة الإسلام أولًا، وما سيَلْحَق بهم جراء هذا الطرح المشوّه الحداثي العجيب، الذي يكرس عمليًا في واقع المسلمين (كما في أذهانهم) «تفوق» نظرة الغربيين وسيطرة منظومة الرأسماليين وهيمنة دول الكفار المستعمرين، ويغيب منه دائمًا وجوب إعادة دولة الخلافة مجسدة وحدة المسلمين، ومكمن قوة وعز المؤمنين، وممثلة أمة الإسلام في العالمين! والله تعالى يقول: ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَقْتُنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا نُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ (٤١)

والمدقق في أمر هذا الخطاب يكتشف (أيضًا) سريعًا أن هذه النظرة المصلحية المشبوهة التي سُلطت على الشريعة الإسلامية (بوحى من الغرب) أصبحت اليوم تتجاوز خطيئة تحريف الفقه ومصطلحاته إلى الوقوع في تحريف أصوله، كما باتت بشكل عجيب تَخلط بين الثوابت والمتغيرات، أي بين الأحكام الشرعية من جهة، والوسائل والأساليب من

جهة أخرى، لتصبح عندهم كأنها شيء واحد. وباتت بشكل غريب تُجرى عقول أصحابها على أصول الشريعة تمامًا كما جرأتهم على تفاصيلها (وما زالت)، بل حتى على أحكام الشرع الثابتة القطعية منها، وذلك من مثل ما تعلق بشكل نظام الحكم في الإسلام (أي نظام الخلافة)، وأحكام الردة وأهل الذمة، وأحكام الجهاد في سبيل الله وكيفية حمل الدعوة، ووضع المرأة في الإسلام، وأحكام نظام الاقتصاد من مثل موارد بيت المال كالجزية والخراج، وأحكام السياسة الخارجية كأحكام دار الحرب ودار الإسلام ووجوب العيش في دار الإسلام، وما تعلق بنظام العقوبات وغير ذلك، وهي أحكام واضحة ثابتة لا تتغير. وباتت هذه المصطلحات لا تدر على ألسنتهم البتة. كما باتت هذه المنهجية المخترعة في «الأخذ من الإسلام» (!! تُضفي - كما أسلفنا - في ذات الوقت على المصلحة العقلية حجية في «استنباط» الأحكام ما أنزل الله بها من سلطان، وما لها في كتابه ولا في سنة رسوله من برهان، وهو ما يُفضي في النهاية إلى جعل العقل حكمًا على الشرع وإلغاء الكثير من فقه الأولين والفاظه ومصطلحاته بحجة عدم مواكبة العصر، أي بحجة تغير الزمان، بل إلى نسف أو إعادة النظر في الكثير من مقررات أصول الفقه (القدمية في نظرهم)، بما يتفق مع مفاهيم الغرب عن الحياة التي تجعل المصلحة والمنفعة كما يراها عقل الإنسان الحاضر - أي في زمن هيمنة حضارة الغرب الكافر ووجهة نظره في الحياة - مقياسًا في الأعمال وفي التشريع، بحيث لن يصير بعدئذ ما يتوصلون إليه من أحكام ومعالجات أحكامًا شرعيةً البتة! ومن ذلك ما سمي فقه الجالية أو فقه الأقليات.

فمن نظرة هذه المدرسة السقيمة ظهر اليوم للمسلمين في كل أنحاء العالم عبر الإعلام الموجه وكأنهم أخذوا الرخصة من مشايخ المسلمين وعلمائهم ممن برزت أسماءهم في هذا العصر في مسألة الاستقرار في بلاد الكفار، ولم يكن ذلك في الحقيقة إلا بتدبير سياسي وترويج إعلامي من الغرب! وصار كأنه لا حرج ولا مشكلة ولا ضير من سفر المسلم والمسلمة إلى بلاد الغرب للمكوث فيها بشكل دائم، ليس للتعلم أو العلاج أو غيره مما هو ظرفي ومؤقت ومبرر، وإنما للعيش فيها، شريطة أن يبقى متمسكًا بدينه!!! نعم يمكنه التمسك بدينه لو كان دينه عقائد وعبادات وأخلاق فقط!.. فهل شريعة الإسلام عبادات وأخلاق فحسب؟؟؟ فمن هذا يظهر جليًا أن التأثر بالأفكار المنبثقة عن العلمانية وعن فكرة فصل الدين عن الحياة وفصل الدين عن السياسة - وهي وجهة نظر الغرب في الحياة قاطبة - هو ما جعل المسلمين لا يرون تناقضاً بين دوام وجودهم في بلاد الغرب الرأسمالي العلماني الكافر وبين إسلامهم!! □

الصيرفة الإسلامية رؤية نقدية: ماليزيا نموذجًا (١)

لطف بن محمد

المقدمة:

إن مناسبة هذا المقال هي محاضرة أقيمت في الجامعة الإسلامية بماليزيا حول الصيرفة الإسلامية، وقد ألقاها أحد الباحثين في هذا المجال، وقد امتلأت القاعة بالحضور الذين كانوا يرون فيها فرصة سانحة للتعرف والاستفسار عن المالية الإسلامية، وكل ما يتعلق بها من تحديات ومعالجات. إن الأمر الذي شد انتباهي في المحاضرة كلها هي فقرة الأسئلة والأجوبة التي امتدت حوإلى الساعتين؛ والسبب في ذلك قد يرجع إلى التعقيدات الشرعية التي تعاني منها الصيرفة الإسلامية، والتي سيتم تناولها لاحقًا. إن انتشار هذا النوع من الندوات والمؤتمرات ومراكز البحث والدراسات في ماليزيا هو تلك الرغبة أو قل الإرادة السياسية في جعل ماليزيا قطبًا للصيرفة أو المالية الإسلامية تتكون من خلال استقطاب أموال دول الخليج أو البترودولار، كما يطلق عليها، وضخها في الاقتصاد الماليزي الذي نشأ حديثًا، و مازال في حاجة إلى قوة دفع مالية من أجل السير نحو رؤية ٢٠٢٠م التي تسعى الحكومة الماليزية تحقيقها والنهوض بالبلد وجعله في مصاف الدول الصناعية، وإن كان واقع الحال سواء السياسي والاقتصادي يوحي بصعوبة إن لم نقل باستحالة تحقيقه على المدى القصير إن لم يكن على المدى البعيد. على العموم إن الهدف من هذا المقال هو تشرحي في الأصل من أجل فهم واقع الصيرفة الإسلامية بشكلها العام، وإلقاء نظرة عميقة على ما يسمى البنوك الإسلامية في العالم وفي ماليزيا بخاصة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن المقال يستخدم مصطلح البنوك الإسلامية كما هو ولا يعني ذلك الإقرار بإسلاميتها. إن السبب في اختيار ماليزيا هو أولاً كونها تعتبر من أوائل الدول التي تبنت الفكرة سواء تنظيريًا أم عمليًا، وسعت لانتشارها. وثانيًا كون كثير من الناس لديهم صورة مثالية عن ماليزيا وأنها دولة «إسلامية» مزجت بين الإسلام والمدنية، وحققت ما لم تحققه كثير من الدول في العالم الإسلامي. إن الحديث عن الاقتصاد مرتبط بشكل لازم مع السياسة، وعليه فإن المقال سيتناول بعض التفسيرات السياسية لأحداث متعلقة بنشوء هذا البنوك الإسلامية.

وللتذكير فقط، فإن هناك تخصصًا بحد ذاته يدرس في الجامعات اسمه «الاقتصاد السياسي» يبحث عن ماهية القرارات السياسية والتوجهات الأيديولوجية وارتباطها بالأهداف والمشاريع الاقتصادية.

إنه من الأهمية بمكان إلقاء نظرة تاريخية على واقع البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية وماهيتها بشكل خاص. ومن الملاحظ هنا أن أغلب الكتب التي تناولت الناحية التاريخية للبنوك وبداية تغلغلها في العالم الإسلامي هو استخدام مصطلح «تأخر ظهور البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر». و استخدام هذا المصطلح يجعل من القارئ يفهم أن الأمة الإسلامية قد ضيعت فرصة تبني فكرة البنك التي وجدت في أوروبا بداية من القرن السابع عشر، وإن هذا التأخر جعلها تتخلف وتتأخر عن اللحاق بالمنظومة المالية العالمية. ولكن الصحيح هو أن الأمة الإسلامية كانت تتميز عن باقي الأمم بمنظومتها التشريعية في الاقتصاد والسياسة والفكر والتشريع مما جعلها مكتفية ذاتيًا غير محتاجة إلى الغرب وما لديه من تشريعات وقوانين. ولكن الأمور تغيرت بسقوط دولة الخلافة؛ إذ أصبحت الأمة مستباحة في كل المجالات مما سهل دخول النظام الاقتصادي الرأسمالي ومؤسسته الرئيسية «البنك» وما يلحق بها من تشريعات إلى بلاد المسلمين.

إن نشوء الدولة الحديثة بالمفهوم الغربي، والتي هي الدولة التي أسست على أساس فصل الدين عن الدولة، واتخذت لنفسها طريقًا يتمثل في فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، قد عجل بظهور مؤسسات مالية تكون بمثابة الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وبين الأفراد أو المؤسسات التي هي في حالة عجز مادي مقابل أن يأخذ هذا الوسيط عمولة على تقديم هذه الخدمة؛ ولهذا فإن البنوك هي مؤسسات مالية خدمية، وكونها مالية فهي قطعًا ربحية، أي إن الهدف من وجودها هو تحقيق الأرباح ومضاعفتها من خلال آلية الفوائد. فالفوائد هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك من أجل تحصيل العوائد المالية في مقابل توفير السيولة اللازمة للأفراد والمؤسسات والدول. إن ظهور البنوك بالشكل الذي عليه الآن يرجع إلى القرن السابع عشر عند ظهور الأوراق النقدية ذات الرصيد الذهبي أو الفضي. أي إن البنك يصدر أوراقًا رسمية يقر فيها امتلاكه كمية من الذهب أو الفضة تعود إلى فلان... وهكذا تطورت الأمور إلى أن أصبحت الأوراق النقدية هي الوسيلة المتبعة في المبادلات التجارية إلى غاية ١٥ اغسطس/ آب ١٩٧١م؛ حيث تم الغاء العمل باتفاقية برتون وودز من خلال إعلان نيكسون التوقف عن التعامل بنظام الرصيد الذهبي والفضي، واعتماد الدولار العملة الأولى عالميًا في الأسواق المالية. هذا القرار سمي فيما

بعد «صدمة نيكسون» وبناءً على هذا القرار نصبت أميركا نفسها واقتصادها المحور الأساسي للاقتصاد العالمي وأصبحت تتحكم في مقدرات الأمم وثرواتها عن طريق المؤسسات التي أسستها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وربطت جميع البنوك المركزية في العالم بالبنك الفيدرالي الأمريكي. إن الحديث عن الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي قد يطول ويتشعب نتيجة لتشابك الأحداث السياسية والاقتصادية مما يجعل المرء في حيرة من أمره. ولكن الأمر أصبح واضحًا جليًا من خلال ما يكتب من كتب ومقالات تبين مدى التغول الأمريكي ورغبته الجامحة في السيطرة على الثروات بمختلف أنواعها. ومن أهم الكتب التي كتبت في هذا المجال هو كتاب «اعترفات قرصان اقتصادي» للكاتب جون بركينز الذي رفض طبع كتابه في البداية لاحتوائه على معلومات خطيرة، ولكنه طبع في الآخر، وحقق الكتاب أعلى المبيعات في أميركا والعالم، وترجم إلى عدة لغات منها العربية.

إن استعراضنا الناحية التاريخية للبنوك أمر لا بد منه، ولكن ما يهمنا في هذا المقال هو البنك الإسلامي ومدى التزامه بالأحكام الشرعية، وهل هو البديل الحقيقي كما يصوره منظروه؟ أم إن التجربة المالية الإسلامية في طريقها إلى النضوب والفشل؟ هي مجموعة من الأسئلة التي سيتم الجواب عليها من خلال النموذج الماليزي الذي يعتبر من أنجح التجارب في الوقت الحالي على حسب الكثيرين؛ خاصة كونه يحمل في طياته خبرة مكتسبة على مدى ٣٠ سنة، وبالتالي فإن النظرة النقدية لهذا النموذج قد ترينا الكثير عن مدى صوابية هذا الادعاء من عدمه.

تعريف البنوك الإسلامية :

أشارت الاتفاقية الخاصة بإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة (٥) إلى أن البنوك الإسلامية «تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاء». و يضيف كاتب آخر «البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين؛ وذلك في إطار صيغة المضاربة الشرعية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. والقاعدة الشرعية: «الغنم بالغرم»، إضافة إلى ممارستها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية». تسوق البنوك الإسلامية على لسان منظريها أن أهدافها في غالبيتها اجتماعية إصلاحية تسعى من خلالها إلى إيجاد بديل شرعي يتيح للمسلمين التعامل ضمن أطر مالية غير محفوفة بالمخاطر تحقق النمو والرفاه الاقتصادي، وتسعى لأن تكون لبنة حسنة في عملية أسلمة الدولة. وفي مايلي بعض تلك الأهداف :

أهداف البنوك الإسلامية:

١. تطهير المعاملات المصرفية من الربا وسائر أنواع المعاملات الأخرى التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
٢. المساعدة على إيجاد حركة تنمية اقتصادية واجتماعية بإيجاد قاعدة إنتاجية في المجتمعات الإسلامية المحلية.
٣. مساعدة الحكومات على إيجاد أسس للسياستين النقدية والمالية، تخفف من عبء الضرائب والديون على الاقتصاد العام للدولة.
٤. تنمية حركة التجارة والتبادل بين الدول الإسلامية.
٥. إيجاد نموذج نظري وعملي لعلم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تستفيد منه المجتمعات الأخرى، ويكون إحدى وسائل الدعوة إلى الإسلام.

كانت سنة ١٩٧١م السنة التي شهدت تأسيس أول بنك إسلامي « بنك ناصر الاجتماعي » في مصر وقد نص قانون الإنشاء على هوية البنك الاجتماعية، وعلى ان معاملاته لا تخضع للقوانين المصرفية الجارية العمل بها. ثم تلاه بعد ذلك تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة ١٩٧٥م ثم دار المال الإسلامي التي تعتبر أول مجموعة مالية تحت مسمى إسلامي تم إنشاؤها من طرف الملك فيصل، وكان الهدف الخفي من ورائها هو تمويل المشروعات التي تخدم مصالح السعودية وبريطانيا في المنطقة؛ خاصة وأن لمجموعة دار المال العديد من الفروع في مصر والسودان والبحرين وتركيا والنيجر وغينيا والسنغال وسويسرا وغيرها. وكانت تلك المشروعات في أساسها تسعى إلى ابعاد خطر الأحزاب القومية المدعومة من طرف أميركا عن طريق جمال عبد الناصر من قبل، والسادات من بعده. فبريطانيا كانت ترى في فيصل الرجل ذا النزعة الغربية، وقد وصفه السفير البريطاني على أنه «معتدل جدًا» و قد وجدت بريطانيا ضالتها في الرجل الذي نذر نفسه لخدمة أسياده، وقد لا يسعني المقام هنا لأورد عمالة هذا الرجل لبريطانيا، ولكن لمن أراد ان يستزيد عن هذا الموضوع فما عليه الا بقراءة كتاب «الشؤون السرية: تواطؤ بريطانيا مع الإسلام الراديكالي». كذلك فإن ارتفاع مداخيل السعودية نتيجة ارتفاع سعر النفط عجل بظهور هذا البنك من أجل تسهيل تحويل الأموال بين البنوك في الدول الغربية والسعودية. قد يقول قائل إن فيصل كان له أن ينشئ بنوكًا غير إسلامية، ويقوم بما يقوم به البنك الإسلامي، فلماذا أنشأ بنوكًا إسلاميًا؟! والإجابة على هذا السؤال هو أن فيصل كان يسوق لنفسه على أنه

رجل المرحلة الإسلامية، وقد كتب فيصّل قائلاً: «إنه يستخدم الإسلام كالمغناطيس من أجل مكافحة القوميين أو الناصريين... وإنه لا يسعى لإيجاد أجواء إسلامية، وإنما هدفه هو الوقوف ضد التيار القومي الناصري».

انتقلت فكرة البنوك الإسلامية إلى ماليزيا في بداية الثمانينات، خلال فترة حكم محمد مهاتير، ذلك الرجل العلماني الذي سئل مرة عن تطبيق الحدود فأجاب بلغة تهكمية قائلاً: «نعم نقطع يد السارق ونصنع بها حساء» فالرجل برغماتي علماني بريطاني النشأة والتربية. وقد أدرك مهاتير أن الطفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في دول الخليج لا بد له أن يستفيد منها، فما كان منه إلا أن بدأ يؤسس لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال إيجاد مؤسسات تعليمية بحثية، وجلب الخبراء من الدول العربية، وشجع المنح الدراسية حتى يهيئ الأرضية لاستقبال البترول ودولار وضخها في الاقتصاد الماليزي حديث النشأة. لم يستغرق الأمر كثير وقت؛ خاصة وأن الفكرة نظرياً قد تم التنظير لها وبلورتها، ولم يبق إلا الناحية العملية. وبالفعل في سنة ١٩٨٣م، تمت المصادقة على قانون البنوك الإسلامية، وتم بموجبه إنشاء أول بنك إسلامي (Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB)، والذي حالياً يعاني مشاكل في السيولة جعلت منه يقترب من إعلان إفلاسه لولا تدخل الدولة.

منتجات البنوك الإسلامية:

لقد بلغ عدد البنوك الإسلامية حول العالم إلى ما يقارب ٣٠٠ بنكاً ومؤسسة مالية تتعامل بأصول تقدر بأكثر من ٢٠٠ - ٣٠٠ مليار دولار، وهذا ما جعل كثيراً من المؤسسات البنكية التقليدية في العالم تفتح نوافذ إسلامية، والتي بحسب الخبراء الماليين، إنها تستحوذ على نسبة كبيرة من مجمل المعاملات الإسلامية مقارنة بالبنوك ذات الأصول الإسلامية. وتعتبر بريطانيا الخبيثة أولى الدول الغربية التي تبنت الصيرفة الإسلامية من خلال بنكها «أش إس بي سي» الذي فتح أول فرع له سمي «أش إس بي سي أمانة»، وأصدرت الحكومة البريطانية صكوكاً إسلامية بما قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني سنة ٢٠١٤م، وتعتبر بورصة لندن أهم بورصة تتداول الصكوك في العالم بما يعادل ٢,٣ مليار جنيه إسترليني. وسأتناول هنا مجموعة من المنتجات المالية التي تستخدمها غالبية البنوك والمؤسسات الإسلامية.

١. الصكوك الإسلامية:

إن الصكوك تعتبر من أهم أدوات الصيرفة الإسلامية، وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول تداولاً لها بقيمة تقدر ٤٥ مليار دولار سنة ٢٠١٤م، وانخفضت إلى النصف في

٢٠١٥م، نتيجة انحسار الطلب عليها من المستثمرين. والصكوك هي أوراق مالية تعتمد على الأصول وتمنح للمستثمرين، وهي شبيهة بالسندات من حيث الشكل والتداول. وقد عرفت مجلة البحوث الإسلامية في السعودية على أنها «أوراق مالية تثبت لصاحبها حقًا شائعًا في ملكية المال المراد تقلبيه في مشروع تجاري من أجل الحصول على الأرباح» و على حسب المجلة فإن الصكوك «مهياة لتداولها بيعًا وشراءً في أسواق البورصات العالمية». ولكن بالرغم من الانتشار الواسع للصكوك في بعض الدول، إلا أن هناك بعض الآراء التي ترى أن هذه الصكوك هي في حقيقتها شكل صوري للسندات الربوية. فمثلًا الشيخ محمد تقي عثمانى، وهو رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يرى أن «٨٥% من الصكوك الإسلامية المتداولة هي صكوك غير إسلامية».

٢. المربحة:

وهو أكثر العقود التي تمارسها كثير من البنوك الإسلامية إثارة للجدل، وذلك للشبه الكبير بينه وبين عقد الفائدة الربوية. و تعرف المربحة على أنها «أحد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية، حيث يحدد ثمن البيع بناءً على تكلفة السلعة زائدًا ربح متفق عليه بين البائع والمشتري» ويسمى هذا النوع من المربحة بـ «المربحة للآمر بالشراء» وهي نفس الصورة الموجودة في البنوك الربوية، والاختلاف الوحيد هو أن الربح المتفق عليه غير قابل للزيادة أو النقصان كما هو متعامل به في البنوك الربوية باستخدام الفائدة العادية والمركبة. هذا بالإضافة إلى أن المشتري لا يمكنه التنازل عن الشراء؛ لأن البنك في هذه الحالة لن يستفيد من البضاعة؛ لأن الأمر بالشراء جاء من المشتري، وإذا لم تتم عملية الشراء، فلبنك الحق في عدم إرجاع العربون الذي هو قضية خلافية أخرى.

٣. المضاربة:

هو عقد شراكة يتم بين طرفين: صاحب رأس المال ويُسمَّى (رب المال)، والذي يقوم بالعمل ويُسمَّى (المضارب)، والذي هو في هذه الحالة البنك الإسلامي. يشترط العقد على الجانبين أنهما يشتركان في الربح. وعند الخسارة، يتحمل صاحب المال الخسارة المالية، والمضارب يتحمل خسارة الجهد. إن أغلب البنوك الإسلامية تتجنب التعامل بهذا النوع من المعاملات؛ لاحتوائه على مخاطر عدة تجعل من البنك تلك المؤسسة الربحية تخاطر في مشاريع، نسبة الأرباح فيها تكون غير مضمونة.

فالعينة (بكسر العين) معناها في اللغة: السلف، يقال: اعتان الرجل إذا اشترى الشيء بالشيء نسيئة أو اشترى بنسيئة. و قد عرّفها الرافعي من الشافعية بأن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه بئعه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر. وقد اختلف الفقهاء في حكمها بهذه الصورة: فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا يجوز هذا البيع. واستدل على التحريم بالحديث المروي عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ؛ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزَعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» أخرجه أبو داود وأحمد. ومن الصور التي قد يقال بأنها إحدى صور بيع العينة عقد السحب على المكشوف، والتي هي صورة مشابهة نوعاً ما للمعاملة التي تقدمها البنوك الربوية أو تسمى ببطاقة الائتمان. ولكي تتجاوز البنوك الإسلامية إشكالية الفوائد؛ فقد تم ابتكار طريقة تحقق بها المصارف «ربحاً» من هذه العملية. تتجلى هذه الطريقة بعقد بيع صوري بين المصرف وبين العميل، حيث يبيع المصرف الإسلامي شيئاً كأرض، أو حصة شائعة من عقار، وأحياناً يكون المبيع سقف مبنى المصرف الإسلامي بسعر آجل، فيتم البيع عن طريق توقيع العميل لأوراق يضعها موظف البنك بين يديه ويطلب منه توقيعها، تمثل هذه الأوراق عقد البيع المذكور؛ ثم على الفور يقوم المصرف بشراء ما باع، فيشتريه بثمن حاضر أقل، ويجري ذلك أيضاً بالطلب إلى العميل أن يوقع أوراقاً أخرى مطبوعة ومجهزة من قبل، تمثل عقد الشراء الجديد.

إن هذا النوع من التلاعبات أو ما يسميها شيوخ البنوك الإسلامية «الحيل الفقهية» التي على حسبهم أمر لابد منه تقتضيه الضرورة، وإن ما يقومون به من تسهيل للمعاملات المالية هدفه تشجيع المسلمين على التعامل مع هذه المؤسسات ذات الطابع الإسلامي؛ ولهذا نجد كثيراً من البحوث في هذا المجال تتناول ما يسمى بـ «الحيل الفقهية في المعاملات المالية». وانتشرت أيضاً البحوث التي تتناول المقاصد الشرعية ودورها في تطوير المالية الإسلامية، فمثلاً تعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال، فقد أنشأ البنك المركزي الماليزي مؤسسة بحث شرعية مختصة في المعاملات الإسلامية «إسرا» ISRA ، وجل أبحاثها تتناول المقاصد الشرعية التي اتخذت ديناً يعبد، وأصبحت أداة طيعة في أيدي من يتسمون بالفقهاء أو المتطفلين عليهم من أجل شرعنة المعاملات المشبوهة. ويحضرني هنا كيف أن المحاضر عندما كان يسأل عن بعض التجاوزات الشرعية في البنوك الإسلامية كان يرد بالقول: «إن أغلب الجمهور حرم التعامل بها، و لكن هناك من قال بجوازها بشروط...» ويستترسل في القول إلى أن يصل «أن المقصد هو حفظ المال... ولهذا، فهذه المعاملة جائزة».

ووصل الحال إلى درجة أن أصبحت الفتوى تشتري، وأصبح لها سوقاً و بائعين، وهو ما يسمى في اصطلاح البنوك الإسلامية «Fatwa Shopping او متجر الفتاوى». فعملية إيجاد الصيغ المالية في المؤسسات المالية الإسلامية تتم عبر مرحلتين أساسيتين، وهما النسخ والشرعنة. فأما النسخ فهو إعادة صياغة نفس المعاملة في البنك التقليدي أو الربوي بشكل معقد يخفي أكثر مما يظهر. وأما الشرعنة فهي الحصول على الفتوى الشرعية ممن يسمون أنفسهم بـ هيئة الفتوى. فمثلاً ذكر في كتاب «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية» أن أحد البنوك الاستثمارية في دبي على لسان أحد موظفيها: «نعمل على إعادة صياغة نفس المعاملات في البنوك الربوية، ثم نتصل بأحد الشيوخ من أجل الحصول على تأشيرة الحلال، وإذا لم يوافق نتصل بمفتٍ آخر، ونعرض عليه مبلغاً أكثر مما عرض على غيره حتى نحصل على ما نريد». ويضيف آخر: «إن أغلب شيوخ الفتوى يتحصّلون على أرباح طائلة جراء عملهم هذا». وهكذا تتم أسلمة المعاملات الربوية، وإلباسها لباساً إسلامياً، وهكذا يتم شراء الذمم. و لهذا نجد أن أغلب البنوك الإسلامية لها نفس الصيغ المالية مثلها مثل البنوك الربوية من مثل: الرهن العقاري الإسلامي، القرض الإسلامي، الحساب على المكشوف الإسلامي، التأمين الإسلامي «تكافل».

إن الأمر الذي زاد من متاعب البنوك الإسلامية من الناحية الشرعية هو تلك المحاولات التي تسعى للالتفاف حول الربا أو غيره من خلال الدخول في متاهات معقدة تجعل من المعاملة نفسها مكلفة للبنك، سواء من الناحية التقنية أم من الناحية الشرعية. ولهذا نجد أن كثيراً من الدراسات التي تقيس درجة كفاءة البنوك الإسلامية إلى غيرها من البنوك التقليدية يجد أن أداء البنك الإسلامي غير مشجع في ظل المخاطر التي قد تلحق بصاحب المال الذي يريد أن يستثمر ماله في المضاربة أو غيرها من المعاملات المالية. أضف إلى ذلك أن الناحية القانونية هي ليست في صالح البنوك الإسلامية. فمثلاً في ماليزيا فإن البنك المركزي يفرض على البنك الإسلامي أن يودع في رصيد البنك المركزي مبلغاً من المال بنسبة فائدة قيمتها 6% سنوياً تعتبر ضماناً في حالة إفلاس البنك. ولهذا نجد أن أول خطوة للبنك الإسلامي هي ربوية. ولكن الغريب في الأمر هو أن من يتسمون «هيئة الفتوى» في البنوك الإسلامية تبرر هذه الخطوة بالقول: إن الرسول كان يتعامل مع اليهود مع علمه أنه يرابون في أموالهم. وثانياً بدعواهم أن البداية هي أهم خطوة، فلنبداً ثم نصحح الأمور فيما بعد. وعندما تحاججهم بحرمة هذا الفعل تراهم ينسجون ردوداً ملؤها الافتراء على دين الله، من مثل أن المقاصد الشرعية أباحت ذلك، وأن المقصد هو حفظ المال. وإن المفسدة كل المفسدة هو ترك المسلمين يضعون أموالهم في البنوك الربوية، وإن أهون الشرين يقتضي ذلك، حتى ولو كانت بدايته ربوية. □

أخبار المسلمين في العالم

تمركز القوات البريطانية في سوريا لمحاربة «تنظيم الدولة»!

ذكر تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، الثلاثاء ٩ أغسطس/آب ٢٠١٦م، أن موقع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" التقط صورًا خلال يونيو/حزيران الماضي للقوات الخاصة البريطانية التي تعمل على الأراضي السورية، وأظهرت تلك الصور السيارات التي تجوب المنطقة المجاورة لمناطق نشاط تنظيم "الدولة الإسلامية". ويُعتقد أنها المرة الأولى التي يتم خلالها تصوير القوات البريطانية العاملة داخل سوريا، بحسب تقرير الصحيفة البريطانية. وتستعرض الصور القوات الخاصة البريطانية على عربات ثعلب المدرعة أثناء تحركها في محيط قاعدة للمعارضة السورية متاخمة للحدود العراقية. ويبدو أن الصور توضح قيام القوات البريطانية بتأمين محيط قاعدة "جيش سوريا الجديد" في أعقاب هجوم لتنظيم الدولة عليها. من جانبه رفض وزير الدفاع البريطاني التعليق على الصور، بينما أصدر معلومات حول الضربات الجوية البريطانية ضد تنظيم الدولة في العراق وسوريا.. □

ألمانيا تستأنف تسليح أكراد العراق

قال الجيش الألماني إنه استأنف شحنات الأسلحة إلى كردستان بعدما تعهدت حكومة الإقليم الواقع في شمال العراق بضمان ألا ينتهي الأمر بالأسلحة بالبيع في السوق السوداء. وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية إن برلين سلمت ٧٠ طنًا من الأسلحة إلى حكومة إقليم كردستان في أربيل. وكانت ألمانيا أوقفت شحنات الأسلحة في يناير/كانون الثاني بعد تقارير إعلامية عن عرض بعض الأسلحة التي أرسلت إلى كردستان لمساعدتها في قتال الدولة الإسلامية للبيع في السوق السوداء. وكان مجلس النواب الألماني وافق في يناير/كانون الثاني على زيادة عدد الجنود الألمان الذين يدرّبون قوات البشمركة الكردية في شمال العراق. وتعزز شحنات السلاح الألماني قدرات إقليم كردستان العراق العسكرية، سواء في مواجهتها لتنظيم الدولة الإسلامية، أم ربما في أي طارئ آخر تواجهه مع ميول الإقليم الانفصالية، وفي ظل خلافات مع الحكومة الاتحادية في بغداد.. □

قوات خاصة في طالبان تقود الهجوم على هلمند بشكل قوات منظمة

قالت مصادر عسكرية أفغانية إن قوات خاصة لحركة طالبان بزى عسكري موحد ومزودة بأسلحة ثقيلة وأجهزة رؤية ليلية هي من يقود الهجمات للسيطرة على إقليم

هلمند الذي تعد السيطرة عليه نصرًا معنويًا كبيرًا للحركة. وتعتبر هلمند أحد معاقل طالبان وقلب تجارة المخدرات المربحة، هدفًا استراتيجيًا للمقاتلين الذين يرون أن الاستيلاء على عاصمة الإقليم نصر معنوي كبير لهم. وتحدث جنود شاركوا في صد الهجوم الأخير عن المعركة بين مقاتلي طالبان الذين ظهروا في صورة قوات منظمة جيدة التدريب والقوات الخاصة الأفغانية المدعومة بضربات جوية أميركية. وعلى مدى أكثر من عقد من التدخل الدولي كان إقليم هلمند أكثر الأقاليم التي شهدت سقوط قتلى من القوات الأجنبية حيث قتل فيه ما يقرب من ألف جندي أجنبي. وقال نائب وزير الداخلية الجنرال عبد الرحمن رحمن "إن هلمند إقليم استراتيجي بالنسبة لطالبان؛ ولذا فإن مقاتلي الحركة مصممون على مواصلة الزحف عليها"...□

أجواء حرب على الحدود بين روسيا وأوكرانيا

أعلنت روسيا أنها نشرت أحدث طراز من منظومات إس-٤٠٠ الدفاعية المضادة للطيران والصواريخ في شبه جزيرة القرم الأوكرانية التي ضمتها في ٢٠١٤م وحيث تصاعد التوتر في الفترة الأخيرة. وجاء في بيان عسكري نقلته وكالات الأنباء الروسية أن كتيبة روسية تتخذ من القرم مقرًا لها "تلقت منظومة الدفاع المضاد للطيران تريومف" وقال موقع روسي إخباري ناطق بالعربية إن نشر هذه المنظومة في القاعدة العسكرية قرب مدينة فيودوسيا، كان إجراءً مخططًا له من قبل، لكن هذه الخطوة تزامنت مع الأزمة الجديدة في العلاقات بين موسكو وكييف على خلفية الكشف عن مخطط تخريبي أوكراني تمكنت الاستخبارات الروسية مؤخرًا من إحباطه في القرم. وذكر موقع روسيا اليوم نقلًا عن الدائرة الصحفية التابعة للمنطقة العسكرية في روسيا أن فوج الصواريخ المضادة للجو في قوام الجيش الرابع للسلاح الجوي والدفاع الجوي تسلم منظومة "إس-٤٠٠" وهي قادرة على حماية أراضي القرم برمتها. وقال فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الأوكرانية على موقع فيسبوك إن "العدو يعتزم القيام باستفزازات واسعة على طول خط الجبهة في شرق أوكرانيا، يعقبها اتهام الجانب الأوكراني بعدم احترام اتفاقات مينسك". ووضعت أوكرانيا قواتها في حال تأهب على طول خط التماس مع القرم وشرق البلاد بعدما أعلنت روسيا أنها أحبطت "اعتداءات" خططت لها ككييف في شبه الجزيرة المتنازع عليها. من جهته قال الممثل الخاص

أخبار المسلمين في العالم

للحكومة الألمانية في روسيا غرنورت إيرلر "إنها خطوة جديدة نحو الخروج من منطق العملية السياسية، وخطة نحو منطق المواجهة العسكرية، وكل ذلك يثير قلقًا شديدًا". ودعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الغربيين إلى تحذير كييف "من إجراءات خطيرة يمكن أن تكون لها أسوأ العواقب". □

البرلمان التركي يتجه للمصادقة على اتفاق التطبيع مع (إسرائيل)

أفاد مصدر دبلوماسي أن الحكومة التركية طرحت على البرلمان نص الاتفاق المتعلق بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) الذي سيصوت عليه النواب الأتراك في الأيام المقبلة. وبموجب اتفاق المصالحة هذا الذي تم التوصل إليه أواخر حزيران/يونيو بين تركيا و (إسرائيل) لوضع حد لخلاف مستمر منذ ست سنوات، ستدفع (إسرائيل) ٢٠ مليون دولار (حوالي ١٥ مليون يورو) كتعويضات لتركيا. أما تركيا فستسقط من جانبها الملاحقات القضائية ضد العسكريين (الإسرائيليين) لتورطهم في الهجوم على أسطول مساعدات إنسانية أدى إلى مقتل عشرة أتراك سنة ٢٠١٠م قبالة قطاع غزة. كما من المتوقع البدء في مرحلة تطبيع العلاقات التركية (الإسرائيلية) عبر قيام الدولتين بتعيين سفراء جدد في أنقرة وتل أبيب، ورفع مستوى العلاقات الدبلوماسية. كما سيتم رفع العقوبات والقيود التي وضعتها كل دولة على الطرف الثاني فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، بما في ذلك التدريبات العسكرية المشتركة، والتعاون الثنائي في مجالات الطاقة، والاستيراد والتصدير للصناعات الأمنية والعسكرية... □

أمن النووي الأميركي بقاعدة إنجريك التركية في خطر ودعوة لسحب القنابل الذرية من أوروبا

حذر تقرير نشره مركز ستيمسون للدراسات من أن عشرات الأسلحة النووية الأميركية المخزنة في قاعدة إنجريك الجوية في تركيا قرب الحدود السورية مهددة بالوقوع بأيدي "إرهابيين أو قوات أخرى معادية". وكان الخبراء يحذرون منذ وقت طويل بشأن أمن هذه الترسانة المؤلفة من حوالي خمسين سلاحًا نوويًا، والمخزنة على مسافة ١١٠ كلم من سوريا، غير أن محاولة الانقلاب التي جرت في ١٥ تموز/يوليو في تركيا أحييت المخاوف بشأن حمايتها. وكتب مركز ستيمسون في تقريره "من المستحيل أن نعرف هل كانت الولايات المتحدة ستتمكن من الاحتفاظ بالسيطرة على الأسلحة لو اندلعت حرب أهلية طويلة في تركيا". وتلعب قاعدة إنجريك الجوية دورًا استراتيجيًا للأنشطة العسكرية التي تقودها

الولايات المتحدة في المنطقة؛ إذ تنطلق منها طائراته لشن غارات بشكل منتظم في العراق وسوريا. غير أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أمرت في آذار/مارس بإجلاء عائلات العسكريين والموظفين المدنيين المنتشرين في جنوب تركيا بسبب مخاوف أمنية. كما تم توقيف القائد التركي للقاعدة على غرار مئات الجنرالات والقضاة والمدعين ممن شملتهم حملة التطهير التي نفذتها سلطات أنقرة بتهمة دعم محاولة الانقلاب. وفي مقالة نشرتها صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، كتب ستيف إندرسن المدير السابق للدفاع وضبط الأسلحة في مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض "مع أننا تفادينا الكارثة حتى الآن، إلا أن لدينا إثباتات كثيرة على أن أمن الأسلحة الأميركية المخزنة في تركيا يمكن أن يتبدل بين ليلة وضحاها". ودعا واضعو التقرير بصورة خاصة إلى سحب القنابل الذرية من طراز "بي ٦١" من أوروبا على الفور... □

الحكومة اليمنية تدين تأييد إيران وروسيا للمجلس الرئاسي ودعوة للحسم العسكري!

ندد مستشار الرئيس اليمني عبد العزيز المفلحي بما اعتبره التدخل الإيراني والروسي السافر في شؤون اليمن، وذلك على خلفية تصريحات المسؤولين الإيرانيين والقائم بأعمال سفارة روسيا المؤيدة للمجلس الرئاسي الذي شكله الحوثيون والرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح. وقال المفلحي لصحيفة "عكاظ" السعودية إن تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، تثبت حجم التدخل الإيراني السافر في اليمن والتشجيع المستمر للفوضى والإرهاب في المنطقة. وأشار مستشار هادي إلى أن "الدور الإيراني في اليمن والمنطقة العربية ليس خفيًا"، مؤكدًا أنها "دولة مارقة تعمل وبكل الأدوات لتحويل بلداننا إلى ساحات مضطربة، وهو موقف غير مقبول عربيًا وإسلاميًا". وكان يحيى مقيت رئيس "التحالف القبلي لأبناء صعدة" قد أعلن في تصريحات لصحيفة "الوطن" السعودية أن "الانقلابيين الحوثيين وحليفهم المخلوع علي صالح حاولوا، بتخطيط من قادة إيرانيين موجودين في صعدة، تخزين الأسلحة وحفر الكهوف على الحدود، استعدادًا لمهاجمة القوات المسلحة السعودية على الحدود بين البلدين". وقال المفلحي، بحسب تواصلنا مع الجانب الروسي، فإنهم يؤكدون تأييدهم لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، إلا أن "الموقف الأخير من مجلس الانقلابيين مثار استغراب بالنسبة للشرعية (في اليمن)". ودعا مستشار هادي إلى ضرورة سرعة الحسم العسكري على الأرض، لأن "الانقلابيين في كل مرة ينتهزون الموقف الدولي، ومحدث من تخريب للمفاوضات في الكويت يقودنا إلى الحسم عسكريًا... □

أخبار المسلمين في العالم

دراسة ألمانية: سوريا كادت أن تتسبب في حرب عالمية ثالثة

أكدت دراسة ألمانية أعدها مركز فيريل للأبحاث أن ما يحصل في سوريا التي تشهد حربًا طاحنة منذ أكثر من خمس سنوات تقريبًا - لا سابقة لها في تاريخ الحروب المعاصرة - كاد يتسبب سنة ٢٠١٣م في حصول حرب عالمية ثالثة تم تفاديها في آخر لحظة. وقال مركز فيريل الألماني للدراسات إن الحرب السورية استثناء، إن بالنسبة للدول المتصارعة والمشاركة فيها، أو بالنسبة للأموال التي أنفقت وما تزال تنفق فيها، إضافة للعدد الضخم من المتضررين منها من السوريين، وأيضًا بالنسبة لتقاطر مئات الآلاف لـ "الجهاد" فيها. وأشار المركز الألماني إلى أن القوى الدولية المتصارعة في سوريا استغلت الحرب لتجربة أسلحتها من طائرات جديدة ومضادات للدبابات أثبتت فعاليتها على الأرض وصواريخ منجحة بعيدة المدى، وفعاليتها بحثًا عن الزبائن الأثرياء. وأضافت الدراسة أن "هناك أكثر من ١٦ جهازًا استخباراتيًا تعمل في سوريا وتخرق المعارضة المسلحة وتدفع لها الرواتب الشهرية. وأكدت الدراسة إن الجميع فشل في التكهن بتاريخ سقوط الرئيس السوري بشار الأسد، مشيرة إلى أنه و"بعد التكهّنات الأولى بقرب نهايته لثلاثة أو ستة أو ١٢ شهرًا كحد أقصى، ها هو يجلس على كرسي الرئاسة لخمس سنوات من دون أن يكون هناك أي مؤشر لخسارته أو تنحيه عن السلطة رغم كل الجهود المبذولة للتسبب بخسارته هو وحلفاؤه في أرض المعركة". ويرى مركز فيريل أن "جبهة النصرة والعديد من الفصائل المسلحة في محافظة الرقة وحلب وإدلب واللاذقية هي الذراع العسكرية للحكومة التركية، والقصد فصل مناطق من هذه المحافظات في حكم ذاتي تمهيدًا لضمها لتركيا". وذكرت الدراسة أن "هناك أكثر من ٣٦٠ ألف أجنبي قدموا إلى سوريا للقتال فيها، قُتل منهم نحو ٩٥ ألفًا"، مؤكدة أن "أكثر من ٤٥ مليار دولار أنفقت لغاية اليوم، على السلاح والعتاد والرجال لدعم استمرار الحرب في سوريا". وتقول الدراسة إن هذا العدد الهائل من المقاتلين "الجهاديين" الوافدين على سوريا سيجعل أي حل مرتقب للأزمة بعيد المنال؛ لأن "مصلحة أكثر الدول الداعمة للحرب تقضي بإنهاء سوريا تمامًا"، حتى إذا ما "أراد الأسد البقاء في الحكم، فليحكم على حجارة وأطلال... هذه هي الرغبة الإقليمية - الدولية لمصير بلاد الشام". □

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١٨٨)



جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه
عطاء بن خليل أبو الرسته
أمير حزب التحرير حفظه الله في تفسيره لهذه الآيات ما يلي:

لقد جاءت هذه الآية الكريمة عطفًا على آيات الصيام، علمًا بأن موضوعها في غير العبادات بل في المعاملات، وهذا لبيان أمرين مهمين:

١. إن آيات الله وأحكامه أخذ بعضها برقاب بعض، فلا فرق بين حكم وحكم، ولا بين واجب وواجب، فالذي بين العبادات هو سبحانه الذي بين المعاملات والعقوبات والسياسة والجهاد، وبين الأخلاق والمطعمومات والملبوسات وغيرها، وهي على وجهها في القوة نفسها من حيث التنفيذ والالتزام، فالفرض في العبادات كالفرض في المعاملات، مثل الفرض في العقوبات، ومثل الفرض في بيعة الخليفة والجهاد وسائر الأحكام، لا يصح الفصل بينها بحال؛ فالإسلام كل لا يتجزأ، والدعوة إليه واحدة لتطبيقه في الدولة والحياة والمجتمع.

٢. إن الصائم يجب أن يكون أحرص الناس على نقاء مطعمه ومشربه فيحرص على المال الحلال الطيب، والبعد كل البعد عن الأسباب غير المشروعة للتملك كالرشوة والتزوير والنفاق واغتصاب حقوق الناس بطاعة الحكام في معصية الخالق وتزيين سوء لهم ليصلوا عن طريقهم إلى غير ما أحل الله لهم.

كل ذلك ليكون الصائم محققًا للتقوى التي جعلها الله الحكمة من الصيام؛ ولذلك جاء



قوله سبحانه في آخر آيات الصيام ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾
ثم جاء العطف بعدها بعدم أكل الأموال بالباطل كنتيجة للتقوى التي يجب أن تمتنع صاحبها
عن كل مال حرام وعن كل سبب غير مشروع لحيازة المال.

ولا يعني ذلك أن الابتعاد عن الحرام مقصور على الصائم بل هو أمر الله لكل العباد، غير
أنه للصائمين أشد أمراً وأعظم أجراً فهو دلالة إخلاصهم في صيامهم وأمانة صدقهم في تقواهم.
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ أي لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق، وهذا
على نحو ﴿وَلَا نَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ الحجرات/آية ١١ أي لا يلزم بعضكم بعضاً، وليس من باب
تقسيم الجمع على الجمع مثل (ركبوا دوابهم) أي ركب كل منهم دابته، ليس من هذا الباب
وإلا لكان المعنى لا يأكل كل واحد منكم مال نفسه، وواضح أن هذا ليس هو المقصود بدلالة
﴿بَيْنَكُمْ﴾.

﴿وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ (الإدلاء) في الأصل إرسال الحبل في البئر، واستعمل هنا
مجازاً بمعنى الإلقاء بها للتوصل إلى شيء.

وهنا يكون المعنى لا تلقوا بعضها إلى حكام السوء على وجه الرشوة.

﴿لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي لتستولوا على أموال
الآخرين بغير وجه حق فيقضى لكم بسبب الرشوة التي قدمتموها وأنتم على علم بأنكم لستم
على حق.

ومن علم أن الحق ليس له ثم قضي له فلا يحق له أخذه بل هو قطعة من نار كما في
الحديث: "إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض
فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنها أقطع
له قطعة من نار".^١

ويستدل من الآية والحديث على أن حكم القاضي لا ينفذ باطناً، فلا يحل به الأخذ إن كان
يعلم الأخذ أن الحق ليس له.

١ البخاري: ٢٤٨٣، ٦٤٥٢، مسلم: ١٢٥٩

عَلَيْكُمْ بِاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْمَعْرُوفُ وَحُبَّبَ إِلَيْهِ فَعَالَهُ».

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلْمَعْرُوفِ وَجُوهًا مِنْ خَلْقِهِ حَبَّبَ إِلَيْهِمُ الْمَعْرُوفَ وَحَبَّبَ إِلَيْهِمْ فَعَالَهُ، وَوَجَّهَ طَلَابَ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِمْ وَيَسَّرَ عَلَيْهِمْ إِعْطَاءَهُ كَمَا يَسَّرَ الْغَيْثَ إِلَى الْأَرْضِ الْجَدْبَةِ لِيُخَيِّبَهَا وَيُخَيِّبَ بِهَا أَهْلَهَا. وَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ ذِكْرُهُ جَعَلَ لِلْمَعْرُوفِ أَعْدَاءً مِنْ خَلْقِهِ بَغَضَ إِلَيْهِمُ الْمَعْرُوفَ وَبَغَضَ إِلَيْهِمْ فَعَالَهُ، وَحَظَرَ عَلَيْهِمْ إِعْطَاءَهُ كَمَا يُحَظَرُ الْغَيْثُ عَنِ الْأَرْضِ الْجَدْبَةِ لِيُهْلِكَهَا وَيُهْلِكَ بِهَا أَهْلَهَا وَمَا يَعْفُو أَكْثَرَ».

- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى قَوْمًا يَخْتَصُّهُمْ بِالنِّعَمِ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ وَيُقِرُّهَا فِيهِمْ مَا بَدَّلُوها، فَإِذَا مَنَعُوهَا نَزَعَهَا مِنْهُمْ فَحَوَّلَهَا إِلَى غَيْرِهِمْ».

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا خَلَقَهُمْ لِحَوَائِجِ النَّاسِ تُقْضَى حَوَائِجِ النَّاسِ عَلَى أَيْدِيهِمْ، أُولَئِكَ آمِنُونَ مِنْ فَرَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ فَإِنَّهُ يَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ وَعَلَيْكُمْ بِصَدَقَةِ السَّرِّ فَإِنَّهَا تُطْفِئُ غَضَبَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

- عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ يَصْنَعُهُ أَحَدُكُمْ إِلَى غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

- عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَعْرُوفَ وَالْمُنْكَرَ خَلِيقَانِ يُنْصَبَانِ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَمَّا الْمَعْرُوفُ فَيُبَشِّرُ أَهْلَهُ وَيَعْدُهُمُ الْخَيْرَ، وَأَمَّا الْمُنْكَرُ فَيَقُولُ لِأَصْحَابِهِ إِلَيْكُمْ، وَمَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ إِلَّا لُزُومًا».

- عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ. وَأَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الْآخِرَةِ».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْجَنَّةِ صُفُوفًا وَأَهْلَ النَّارِ صُفُوفًا، قَالَ: فَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ صُفُوفِ أَهْلِ النَّارِ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ صُفُوفِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ اضْطَنْعْتَ إِلَيْكَ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا اضْطَنْعَ إِلَيَّ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، فَيُقَالُ لَهُ: خُذْ بِيَدِهِ فَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ [برحمة الله]».

- عَنْ جُرَيْجٍ أَوْ أَبِي جُرَيْجٍ الْهَجِيمِيِّ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَتُحِبُّ أَنْ نُعَلِّمَنَا عَمَلًا لَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ. قَالَ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا وَلَوْ أَنْ تُفْرِعَ مِنْ دَلُوكَ فِي إِنَاءِ الْمُسْتَسْقِي وَأَنْ تُكَلِّمَ أَخَاكَ وَوَجْهَكَ إِلَيْهِ مِنْبَسُطًا».

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَطْعِمُوا طَعَامَكُمْ الْأَتَقِيَاءَ وَأَوْلُوا مَعْرُوفَكُمْ الْمُؤْمِنِينَ».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ، فَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ».

- حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ تُنْفَسَ كُرْبَتُهُ وَأَنْ تُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ فَلْيَبْسُرْ عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ لِيَضَعْ لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ». قَالَ جَعْفَرٌ: قِيلَ لِهَيْشَامٍ: مَا اللَّهْفَانُ؟ قَالَ: «هُوَ وَاللَّهُ الْمَكْرُوبُ».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعَاتَ مَلْهُوفًا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ مَغْفِرَةً، وَاحِدَةً مِنْهَا صَلَاحُ أَمْرِهِ كُلِّهِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ لَهُ دَرَجَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَسَا مُؤْمِنًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ إِسْتَبْرَقِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ سَقَاهُ عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ

الْمَخْتُومِ، وَمَنْ أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَوْضِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَيَّ فَقَالَ: «يَا أَنَسُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مِنْ مُوجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ إِدْخَالَكَ السُّرُورَ عَلَى أَخِيكَ الْمُسْلِمِ؛ تُنْفَسُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تُفْرَجَ عَنْهُ غَمًّا، أَوْ تُرْجَى لَهُ صَنَعَةٌ، أَوْ تَقْضَى عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَخْلُفَهُ فِي أَهْلِهِ».

- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فِي حَاجَةٍ فَتَاصَحَهُ فِيهَا جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعَ خَنَادِقٍ، بَيْنَ الْخُنْدَقِ وَالْخُنْدَقِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

- عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ. وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تَدْخُلُهُ عَلَى مُؤْمِنٍ؛ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبًا، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا. وَلَئِنْ أَمْشَى مَعَ أَخِي الْمُسْلِمِ فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ شَهْرَيْنِ فِي مَسْجِدٍ، وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُضِيئَهُ أَمْضَاهُ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ رِضَى، وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يُثْبِتَهَا لَهُ ثَبَّتَ اللَّهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ، وَإِنْ سَوَّءَ الْخُلُقِ لَيُفْسِدَ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخَلَّ الْعَسَلَ».

- عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا عَلِيُّ، كُنْ سَخِيًّا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ السَّخَاءَ. وَكُنْ شُجَاعًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الشُّجَاعَ. وَكُنْ غَيُورًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الْغَيُورَ. وَإِنْ أَمْرُؤُ سَأَلَكَ حَاجَةً فَأَقْضِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَهْلًا كُنْتَ أَنْتَ لَهَا أَهْلًا».

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَلْطَفَ مُؤْمِنًا أَوْ قَامَ لَهُ بِحَاجَةٍ مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ صَغَرَ ذَلِكَ أَوْ كَبُرَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُخْدِمَهُ خَادِمًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ إِلَّا اشْتَدَّتْ عَلَيْهِ مَوْوَنَةُ النَّاسِ، وَمَنْ لَمْ يَحْمِلْ تِلْكَ الْمَوْوَنَةَ لِلنَّاسِ فَقَدْ عَرَّضَ تِلْكَ النُّعْمَةَ لِلزَّوَالِ». □

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْ أَحَدٍ شُكْرَ مَا آتَوْهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ

- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: مَا سَلَفَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرُوفِ فَإِنَّمَا آتَوْهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْ أَحَدٍ شُكْرَ مَا آتَوْهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ.

- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْرَى مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَجُوعَ مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَطْمَأَمًا مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَنْصَبَ مَا كَانُوا قَطُّ. فَمَنْ كَسَا لِلَّهِ كَسَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَطْعَمَ لِلَّهِ أَطْعَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ سَقَى لِلَّهِ سَقَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ عَمِلَ لِلَّهِ أَعْمَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ عَفَا لِلَّهِ عَفَاهُ اللَّهُ.»

- عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: مَرَّ بِي الْحَسَنُ وَأَنَا مُعْتَكِفٌ فَقَالَ لِي: اذْهَبْ تَلَقَّ فُلَانًا فِي حَاجَةٍ. قَالَ قُلْتُ: إِنِّي مُعْتَكِفٌ. قَالَ: وَاللَّهِ لَأَنْ أَفْضِيَ حَاجَةً لِدِي مُسْلِمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ كَذَا وَكَذَا... وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَأَنْ أَفْضِيَ لِامْرِئٍ مُسْلِمٍ حَاجَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصَلِّيَ أَلْفَ رَكْعَةٍ.

- قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ لِابْنِ أَخِيهِ: إِنَّ أَفْضَلَ الْعَطِيَّةِ مَا أَعْطَيْتَ الرَّجُلَ قَبْلَ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا سَأَلَكَ فَإِنَّمَا تُعْطِيهِ ثَمَنَ وَجْهِهِ حِينَ بَدَلَهُ لَكَ.

- قَالَ خَالِدُ الْقَسْرِيُّ لِرَجُلٍ مِنْ فَرَيْشٍ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَسْأَلَنَا؟ قَالَ: إِذَا سَأَلْتُكَ فَقَدْ أَخَذْتَ ثَمَنَهُ.

- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: لَيْسَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ بَعْدَ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنَّ الْجَوَادَ الَّذِي يَبْتَدِئُ؛ لِأَنَّ مَا يَبْدُلُهُ إِلَيْكَ مِنْ وَجْهِهِ أَشَدُّ عَلَيْهِ مِمَّا يُعْطَى عَلَيْهِ.

- عَنْ طَلْقِ بْنِ عَنَامٍ قَالَ: سَأَلْتُ حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ عَنْ تَفْسِيرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اطْلُبُوا الْحَوَائِجَ عِنْدَ حَسَانِ الْوُجُوهِ» قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَبَاحَةِ الْوَجْهِ، وَلَكِنَّهُ لِحُسْنِ الْوَجْهِ

إِذَا سئِلَ الْمَعْرُوفُ. □

أيمن الظواهري: الإخوان المسلمون يجتزون خطيئة التحالف السياسي مع الأنظمة الحاكمة الفاسدة

شن زعيم تنظيم «القاعدة»، الدكتور أيمن الظواهري، هجوماً مركزاً على جماعة «الإخوان المسلمين»، بدءاً بمؤسسها الراحل، الشيخ حسن البنا، في شريط فيديو مسجل، بثته مؤسسة «السحاب للإنتاج الإعلامي» التابعة للتنظيم.

ولفت زعيم تنظيم «القاعدة»، في الشريط المصور، والذي امتد لقرابة ١٢ دقيقة، إلى مغالطات تنظيم الإخوان منذ تأسيسه على يد الشيخ حسن البنا بقوله: «فهو بدأ حركته بتأييد الملك فؤاد، الذي كان حاكماً فاسداً يحكم بموجب دستور علماني، وكان الملك أداة في يد الإنكليز، وجاء بعده فاروق، الذي بالغ البنا في تأييده، وأعلن مبايعة الإخوان له، وفاروق لم يكن ليقبل بهذه البيعة، وإن سرّ بها، فهو ملك يحكم بدستور علماني يخضع لسلطة الإنكليز».

وأضاف الظواهري: «تراجع حسن البنا عن أفكاره تلك، وكتب مقالة قبل وفاته بـ ٨ أشهر أقرّ فيها بأن ما في الدستور والقانون في مصر لا يجعل مصر دولة إسلامية». لكن الظواهري عاد لينبّه مرة أخرى أن جماعة الإخوان كررت أخطاء البنا ذاتها مرة بعد أخرى معتبراً أن الجماعة تخلت عن «معركة المصحف»، معدداً تحالفاتهم مع السلطة السياسية في مصر، خلال العقود التي تلت اغتيال حسن البنا. وقال في هذا السياق: «تحالفوا مع عبد الناصر ضده (الملك فاروق)، ثم انقلب عليهم الأخير، وكان من قضااته أنور السادات الذي حكم بالإعدام على فقيه الجماعة المستشار عبد القادر عودة ورفاقه، ثم تحالفوا مع السادات، فأفسح لهم حرية الحركة، ثم تحالفوا مع مبارك، قاتل كمال السناني (أحد قيادات الإخوان)، وساروا في مظاهرة النفاق من مجلس الشعب إلى القصر الجمهوري، ليباعوه لمدة ثانية، وتمتعوا معه بقدر من الحرية في صفقة سيئة لتتفيس غضب الشباب، ثم انقلبوا عليه، واصطفوا إلى جانب البرادعي، مبعوث العناية الأميركية، وتحالفوا مع المجلس العسكري عندما قامت الثورة».

ووصف الظواهري محمد مرسي بأنه «رئيس علماني لدولة علمانية»، منتقداً تبني جماعة الإخوان المسلمين للدولة الوطنية. وتابع: «مرسي في التوصيف الشرعي حاكم علماني لدولة علمانية، يشبه مبارك، ويقر مثله بالشرعية الدولية واتفاقيات الاستسلام مع (إسرائيل)، والشراكة مع أميركا، ولا يختلف عنه سوى بأنه التزم بالديمقراطية أكثر منه، وأفسح المجال أمام رموز التيار الجهادي». ويتزامن هجوم الظواهري على جماعة «الإخوان المسلمين»، مع الذكرى الثالثة لمجزرة رابعة العدوية، والتي أوقعت مئات القتلى والجرحى من المصريين الراضين للانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس المصري الحالي، عبد الفتاح السيسي، على الرئيس السابق، محمد مرسي.

الوعي: إن الحصاد المر للتحالفات السياسية لجماعة الإخوان مع الأنظمة الفاسدة الظالمة العميلة الحاكمة في البلاد الإسلامية أمر مدرك بالحس، بل لقد دفع الإخوان أنفسهم ثمناً باهظاً لهذه الخطيئة مرة تلو أخرى. العجيب أنهم يصرون على الاستمرار بهذه المسيرة الآثمة، رغم عواقبها الوخيمة ومخالفتها الصريحة لنصوص الشرع. يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَن أٰحْكَمَ بَيْنَهُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ يَرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾

جنرال إيراني يوزع مهام القيادة في «الحرس الثوري العراقي»

قالت مصادر خليجية إن الجنرال الإيراني محسن رفیق دوست وزع المهام الجديدة داخل الحرس الثوري العراقي المزمع تشكيله من ميليشيات الحشد الشعبي الناشطة في العراق. وتم تكليف الجنرال دوست وزير الحرس الثوري الإيراني الأسبق بتأسيس التشكيل العراقي المسلح الجديد، بناء على خبرات سابقة؛ إذ يعتبر من مؤسسي الحرس الثوري الإيراني. وقالت صحيفة «عكاظ» السعودية إن توزيع المهام تضمن «تكليف هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر وقائد الحشد الشعبي بقيادة هذا الهيكل الأمني الجديد، بينما سيتسلم أبو مهدي المهندس مسؤولية نيابة العامري، وستوكل إليها مسؤوليات الأمن العراقي الداخلي في بغداد، وفي جميع المحافظات العراقية»، بانتظار تعيين باقي العناصر الأخرى المكلفة بالمسؤوليات الأقل.

وقال مراقبون - حسب الصحيفة - إن توزيع المهام بهذه الطريقة يجعل من الحرس الثوري العراقي نسخة كربونية من الحرس الثوري الإيراني، ومشتغلًا تحت إمرته. وأضاف المراقبون أن هذه الخطوة ستنتهي عمليًا أجهزة الأمن والمخابرات العراقية. ولا يخفي الإيرانيون أن للحرس الثوري أدوارًا إقليمية أوسع، يجب أن يقوم بها أيضًا «الحرس الثوري العراقي» المفترض. فقد قال محسن رفیق دوست في يونيو/حزيران، إن إيران مستعدة لـ«مساعدة» الحكومة العراقية في تأسيس الحرس الثوري الخاص بها. وأعلن دوست في مقابلة مع نادي الصحفيين الإيرانيين في ٧ يونيو، أن قوات النخبة يمكن أن تدافع عن العراق ضد ما وصفه بـ«التوتر وعدم الاستقرار». وأضاف: «لقد كان الحرس الثوري الإيراني ناجحًا على الساحة الدولية، ولديه القدرة على أن يصبح نموذجًا جيدًا للبلدان في المنطقة».

ويقول محللون إن «الحرس الثوري العراقي» يحقق حلم إيران في تشكيل ذراع عسكرية جديدة لها قريبة من دول الجوار الخليجي، بصورة مباشرة. وتنشط إيران بقوة لتنفيذ مخطط في السيطرة على أكثر من بلد عربي من خلال الميليشيات العسكرية المنظمة، وهي تقوم فعليًا بتجنيد الميليشيات العراقية والأفغانية واللبنانية والإيرانية لصالح نظام الأسد في سوريا، كما أنها تريد أن تمنح شرعية أوسع لميليشياتها، وتريد أن تطبق هذا النموذج في العراق. كما يدور حديث عن احتمال استنساخ تجربة الحرس الثوري في سوريا. وقد أكد قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري في وقت سابق، أن الحرس الثوري قام بتدريب ٢٠٠ ألف مسلح من دول المنطقة المواليين لـ«الثورة الإسلامية»، بهدف «محاربة الإرهابيين»، على حد زعمه.

ويعزز مخطط تحويل ميليشيات «الحشد الشعبي» إلى حرس ثوري مأسسة البعد الطائفي للحكم في بغداد وضمان شرعيته واستمراره مع تأكيد هيمنة إيران على القرار العراقي بقوة السلاح هذه المرة، دون أن تكون في حاجة حتى لولاء الأحزاب الشيعية الدينية العراقية. ويرى المحللون أن هيمنة ميليشيات الحشد الشعبي بصيغتها الجديدة (الحرس الثوري العراقي) على القرار المركزي في بغداد، يعني استمرار الحكم الطائفي في العراق بشكل سينتهي كل أمل في إصلاح العملية السياسية وإدماج العرب السنة في النظام السياسي العراقي. **الوعي:** لقد صار واضحًا للعيان أن الخطة الأميركية للسيطرة على المنطقة باتت تعتمد إشراك إيران بقوة لتأمين مصالحها؛ ولذلك تقوم بتغطية تحركات النظام الإيراني المشبوهة في مناطق نفوذها وإفساح المجال للمنظمات الطائفية المسلحة التي ترعاها بالتمدد والسيطرة لتوسيع الشرخ بين المسلمين (سنة وشيعة) من خلال استنزافهم في حروب طويلة الأمد بذرائع دينية مزعومة، ولضمان الحفاظ على نفوذها المهدهد في منطقة تعاني من الأزمات وعدم الاستقرار بعد أن تهشمت القوى النظامية التقليدية، على نحو ما هو قائم في سوريا